

Distr.: General
3 March 2021
Arabic
Original: English

رســــالة مؤرخة 1 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشـرفني أن أرفق طيه نسـخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السـيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشـؤون الإنسـانية ومنسـق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسـيدة سـونيا خوش المديرة المعنية بالاسـتجابة في سورية في منظمة إنقاذ الطفولة، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا (باسـم أيرلندا والنرويج)، وتونس، وسـانت فنسـنت وجزر غرينادين، والصـين، وفرنسـا، وفييت نام، وكينيا، والمكسـيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشـرق الأوسط (سـورية)" التي عقدت يوم الخميس، 25 فبراير 2021. كما أدلى ممثلو جمهورية إيران الإسـلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية ببيانات.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسـالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضـاء المجلس (S/2020/372) الذي اتفق عليه في ضـوء الظروف الاسـتثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) لندا توماس **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن





المرفق الأول

إحاطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

سأركز على ثلاث نقاط اليوم. أولا، الأزمة الاقتصادية وتصاعد انعدام الأمن الغذائي؛ وثانيا، إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ وثالثاً، حماية المدنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، طلب مني الأمين العام أن أقدم، باسم منظومة الأمم المتحدة، إحاطة عن الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة ووثيقة "المعايير والمبادئ". وهذا كان طلبا من الاتحاد الروسي، بحسبما نقلته رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر إلى مكتب الأمين العام.

فلنبدأ بالاقتصاد والبيانات الجديدة المزعجة المتعلقة بالأمن الغذائي التي نشرها برنامج الأغذية العالمي الأسبوع الماضي. فنحو 60 في المائة من السكان السوريين، أي 12,4 مليون نسمة، لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي بشكل منتظم. وقد انضم 4,5 ملايين شخص آخرون إلى هذه الفئة خلال العام الماضي.

إن هذه الزيادة صادمة، ولكنها ليست مفاجئة. فقد عانى الاقتصاد السوري الهش من صدمات متعددة على مدى الأشهر الـ 18 الماضية. وكان الانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية، التي فقدت أكثر من ثلاثة أرباع قيمتها خلال العام الماضي، أحد الآثار الواضحة لذلك. وفي حين انخفضت قيمة الليرة، ارتفعت أسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية بأكثر من 200 في المائة. وتضاءلت القوة الشرائية بسرعة نتيجة لذلك. ويتجاوز متوسط نفقات الأسر المعيشية الآن متوسط الدخل بنسبة تقدر بـ 20 في المائة.

والنتيجة هي أن ملايين السوريين يلجؤون إلى تدابير يائسة للبقاء على قيد الحياة. ويقول أكثر من 70 في المائة من السوريين إنهم استدانوا مبالغ جديدة خلال العام الماضي. وكثير منهم يبيع الأصول والماشية. ويقلل الوالدون من أكلهم حتى يتمكنوا من إطعام أطفالهم ويرسلونهم إلى العمل بدلا من المدارس. واللذين نفدت خياراتهم يتضورون جوعا، ببساطة.

ويعاني أكثر من نصف مليون طفل دون سن الخامسة في سورية من التقزم نتيجة لسوء التغذية المزمن، وفقا لآخر تقييماتنا. ونخشى أن يزيد هذا العدد. إن هذه المشاكل واضحة في كثير من أنحاء البلد، غير أن الحالة سيئة بصفة خاصة في الشمال الغربي والشمال الشرقي، حيث توضح بيانات مراقبة التغذية أن طفلا واحدا من كل ثلاثة أطفال في بعض المناطق يعاني من التقزم. وسيكون الأثر الذي يترتب على ذلك من حيث نموهم وتعلمهم أثرا لمدى الحياة ولا رجعة فيه.

وقد تحدثت الأسبوع الماضي مع مجموعة من الأطباء السوريين. وأخبرني طبيب بمستشفى لطب الأطفال أن نصف الأَسِرَّة الـ 80 المخصصة للمرضى الداخليين لديه يشغلها أطفال يعانون من سوء التغذية. وتوفي خمسة أطفال في المستشفى نتيجة لسوء التغذية في الشهرين الماضيين. وأخبرتني طبيبة أطفال أخرى أنها تشخص حالات سوء التغذية لدى ما يصل إلى 20 طفلا في اليوم. غير أن الوالدين يأتون بأطفالهم إليها لأسباب مختلفة تماما، غير مدركين أنهم يعانون من سوء التغذية. وقالت أن سوء التغذية أصبح طبيعيا لدرجة أن الآباء لا يستطيعون اكتشاف العلامات في أطفالهم.

كما أعرب لي بعض الأطباء عن مدى قلقهم إزاء احتمال انقطاع المســـاعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سورية. وهذا يقودني إلى نقطتي التالية، وهي إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. يتم إيصال جميع المساعدات الإنسانية التي تدخل شمال غرب سورية عبر الحدود. وهي تقيم أود 2,4 مليون شخص في المتوسط كل شهر، وأغلبية هذا الدعم تقدمه عملية الأمم المتحدة. فبدون العملية العابرة للحدود لن يتمكن الأطباء في شـــمال غرب ســـورية، مثل بعض من تحدثت إليهم، من أن يوفروا لهؤلاء الأطفال الرعاية التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة. ولن تتوفر لديهم الموارد والإمدادات اللازمة للاضطلاع بمهامهم. وقالوا إنه في غضون فترة قصيرة من الزمن سيصير الوضع من فظيع إلى كارثي.

وكما يشـــير الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/160) عندما يتعلق الأمر بتقديم المعونة المنقذة للحياة إلى المحتاجين، ينبغي إتاحة جميع القنوات والإبقاء عليها مفتوحة. والظروف في الشـــمال الغربي أســـوأ الآن مما كانت عليه عندما قرر مجلس الأمن تمديد الإذن بتقديم المســـاعدة عبر الحدود في تموز /يوليه الماضي. ومن شأن عدم تمديد الإذن أن يؤدي إلى معاناة وخسائر في الأرواح على نطاق واسع.

وتواصـــل الأمم المتحدة جهودها للقيام بأول بعثة عبر خطوط التماس إلى شـــمال غرب ســـورية. وليس الهدف من ذلك إيفاد بعثة لمرة واحدة، بل إرســـال بعثات منتظمة عبر خطوط التماس تكمل العملية الجارية عبر الحدود.

ويجري وضـع خطة عملياتية جديدة لتلبية شـواغل الأطراف ذات الصـلة. ويتوخى الاقتراح الجديد، الذي يجري تقديمه، أن تعبر قافلة معونة للأمم المتحدة الخطوط الأمامية وتوزع المعونة في العتارب بمشاركة مناسـبة من متطوعين محليين وشـركاء آخرين ذوي صـلة، وهي خطة يلزم الاتفاق على تفاصـيلها الدقيقة وتشـكيلة المشـاركين فيها. وما زلنا نناقش هذا الأمر، ولكننا لم نتوصـــل بعد إلى اتفاق مع جميع الأطراف المعنية. ولن نتمكن، بدون ذلك، من القيام بالمهمة عبر خطوط التماس.

ولأكن واضـــحا وضـــوحا تاما: إن الأمم المتحدة مســـتعدة. إننا ظللنا مســـتعدين منذ فترة طويلة. والمطلوب الآن هو التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقا حتى يتسنى للبعثة الأولى المضي قدما.

وبالانتقال إلى الشمال الشرقي، تسببت زيادة التوترات في الأشهر الأخيرة في حدوث عراقيل مؤقتة في المساعدة الطارئة لمئات الآلاف من الأشخاص.

بيد أن الأمم المتحدة واصـــلت بذل وســـعها لزيادة عمليات تســـليم الإمدادات الطبية عبر خطوط التماس إلى الشمال الشرقي. ويشمل ذلك تسليم 344 طنا من الإمدادات الصحية، تصل إلى ما يقرب من 3 ملايين عملية علاج في عام 2020. وتخطط منظمة الصحة العالمية لتسليم 50 طنا إضافيا من الإمدادات الصحية خلال الربع الأول من عام 2021.

وســيســتمر توســيع نطاق الإمدادات الطبية المقدمة عبر الخطوط على أســاس الموافقة الســريعة وتحسين الظروف الأمنية التي تؤدي إلى وضع حد لإغلاق الطرق والحصول على التمويل الكافي.

إن عمليات التسـليم هذه بالغة الأهمية، ولكنها لا تكفي نظرا للاحتياجات الصـحية الهائلة في هذه المنطقة. وتفيد التقييمات بأن 6 في المائة فقط من المســتشــفيات العامة في الشــمال الشــرقي تعمل بكامل طاقتها، ولا يشمل ذلك أيا من مراكز الصحة العامة. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره،

”وبعد انقضـــــاء عام واحد على انتهاء الإذن الذي منحه مجلس الأمن لكيانات الأمم المتحدة وشركائها المنفذين باستخدام معبر اليعربية الحدودي، [... فإن] الاحتياجات الإنسانية في شـــمال شـــرق البلد تظل مرتفعة، [وقد] تفاقمت بســـبب جائحة كوفيد-19.“ (S/2021/160، الفقرة 57)

وتتعلق نقطتي التالية بحماية المدنيين.

أشعر بالحزن العميق أن أبلغكم بوفاة عامل آخر من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية في 16 شباط/فبراير. كان الزميل يعمل في مشروع صحي تدعمه الأمم المتحدة في الباب، يقدم الخدمات للأشخاص المصابين بمرض فيروس كورونا. وقد قُتل في انفجار سيارة مفخخة في سوق وسط مدينة الباب يوم 16 شباط/فبراير. وأصيب اثنان آخران في الهجوم وهما سائق وزميل في العمل.

وكان هذا هو الأحدث في سلسلة من التفجيرات المروعة التي أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين وإصابة كثيرين آخرين في شمال سورية في الأشهر الأخيرة.

ولدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولاية في إطار الأمم المتحدة لتوثيق هذه النوعية من الحوادث التي تنطوي على سقوط ضحايا مدنيين. وقد سجّلت زيادة في عدد الضحايا المدنيين في شمال سورية بسبب زيادة استخدام الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وكما ذكر الأمين العام مرارا في تقاريره عن سورية، يجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.

وفي 17 شباط/فبراير، بعد يوم من حديثي مع مجموعة الأطباء، أصيب مستشفى في عفرين بأضرار عندما أصاب صاروخ مبنى مقابله مباشرة. وأصيب في الهجوم موظف بالمستشفى وزوجته وأطفاله الثلاثة الذين كانوا في مكان قريب.

يقوم العاملون في المجال الإنساني في سورية بتقديم المساعدات يومياً في ظل أصعب الظروف ومعرضين أنفسهم لمخاطر كبيرة. يجب حمايتهم.

وأخيرا، أود أن أُطلعكم على آخر المستجدات بشأن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للجمهورية العربية السورية، معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية، والتي طلب مني الأمين العام أن أتحدث عنها، باسم منظومة الأمم المتحدة ووفقا لطلب الاتحاد الروسي.

لقد بدأ العمل في صياغة الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة الذي يغطي الفترة 2021-2023 في العام الماضي، وهو يهدف إلى تجسيد الأنشطة التنفيذية المتفق عليها لفريق الأمم المتحدة القطري استجابة للاحتياجات والأولويات في سورية، والتي ستُستمد منها برامج ومشاريع وكالات وصناديق وبرامج محددة تابعة للأمم المتحدة. وتعمل الأمم المتحدة على المضـــي بالعملية قدما وتعمل حاليا على إعداد المشـــروع الثالث للوثيقة، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة في سورية وأماكن أخرى.

والأولويات البرنامجية الواردة في المشروع الحالي هي نتيجة حوار موسع مع الشركاء الوطنيين، وهي تسترشد بالبرامج الجاري تنفيذها والموارد المتاحة. كما تستمر المشاورات مع جميع الشركاء الآخرين، تمشيا مع الممارسة المتبعة، للمساعدة على إثراء النتائج وضمان الدعم الواسع، بما في ذلك الدعم المالي، من أجل التنفيذ الناجح للإطار الاستراتيجي.

ولإتاحة إجراء المزيد من المشاورات بشأن جميع المسائل المعلقة، سعت الأمم المتحدة إلى تمديد الإطار الاستراتيجي الحالي لمدة ستة أشهر. ويمضي منسقنا المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري قدما في عملية مفتوحة وشفافة، ويعملون مع نظرائنا الوطنيين لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

ومع المضي قدما بعملية الصياغة، تشكل وثيقة معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية أداة توجيهية داخلية رئيسية للمساعدة في توجيه عمليات فريق الأمم المتحدة القطري في سياق لا يزال معقدا للغاية.

وقد صيغت هذه المعايير والمبادئ من خلال عملية تشاورية، بالاستناد إلى الولايات القائمة، وتم تشاطرها داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان تقديم الدعم والمساعدة للمحتاجين في جميع المناطق السورية بطريقة منصفة وغير تمييزية، مع اتباع نهج قائم على الاحتياجات يتقيد بالحياد والنزاهة. وهذه الوثيقة تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعيد تأكيد المبادئ الإنسانية الأساسية، بما يكفل أن تكون مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في صميم عملنا.

وفي نهاية المطاف، تجري جميع عمليات الأمم المتحدة في سورية في امتثال تام للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والقرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قراري الجمعية العامة 46/182 و 233/75، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

وألاحظ أيضا أن الأنشطة التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري بموجب الإطار الاستراتيجي مكملة لخطة الاستجابة الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح وتعزيز الحماية وزيادة القدرة على الصمود والحصول على الخدمات، بما في ذلك من خلال إصلاح الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، التي تؤدي مهمة إنسانية بالغة الأهمية. وهذا أمر أساسي في وقت لا يزال فيه الاقتصاد يعاني من تدهور حاد، ويتفاقم الفقر والجوع، والاحتياجات الإنسانية تتزايد.

المرفق الثاني

إحاطة مديرة الاستجابة المتعلقة بسورية، منظمة إنقاذ الطفولة، سونيا خوش

أود أن أشكركم على هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن الحالة الإنسانية في سورية وإتاحة الفرصة لنا لنقل أصوات الأطفال وأسرهم إلى هذه المؤسسة الرئيسية.

في حين أن هذا العام يصادف مرور 10 سنوات على النزاع في سورية، فإن الوضع الذي يواجه الأطفال اليوم ملح كما كان في أي وقت مضى. خلال العقد الماضي، اضطر أكثر من نصف السكان إلى الفرار من ديارهم، وقُتل آلاف الأطفال. إن نصف أطفال سورية تقريباً يكبرون الآن وهم لا يعرفون سوى النزاع، الذي تغلغل في جميع جوانب حياتهم وسلبهم طفولتهم.

وقد أضاف تفشي مرض فيروس كورونا (COVID-19) مستوى آخر من المعاناة إلى وضع مزري بالفعل. يواجه الأطفال اليوم واقعا أشد خطورة من أي وقت آخر في النزاع المستمر منذ 10 سنوات. ومن الأرجح أن يكونوا في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر عرضة للجوع، والموت من أمراض يمكن الوقاية منها، والتغيب عن المدرسة، ويواجهون مخاطر من حيث الحماية.

وأود أن أبدأ اليوم بتناول المسألة التي يثيرها الأطفال معنا باستمرار – وهي رغبتهم في الذهاب إلى المدرسة.

نحن نواجه أزمة تعليم غير مسبوقة في سورية. وقد أدى اقتران النزاع والتشريد والفقر والآن كوفيد–19 إلى ظروف لا يحصل فيها ملايين الأطفال على التعليم. وخلصت الأبحاث التي أجرتها منظمة إنقاذ الطفولة في كانون الأول/ديسمبر الماضي إلى أن طفلين من كل ثلاثة أطفال في شمال سورية، على سبيل المثال، لا يذهبان الآن إلى المدرسة.

ينبغي أن تكون المدارس أماكن آمنة حيث يمكن للأطفال أن يتعلموا ويلعبوا ويحلموا بما يريدون أن يكونوا عليه عندما يكبرون. وبدلا من ذلك، لا نزال نشهد، بعد 10 سنوات، الهجمات على المدارس، واستخدام المدارس من قبل الجماعات المسلحة، وانتشار الذخيرة غير المنفجرة في المدارس.

وقد التقينا بسمة البالغة من العمر 11 عاماً في مخيم الهول. تتذكر الوقت الذي كانت فيه في الصف الثاني وسقطت قذيفة بجوار مدرستها. قالت لنا: ”كنا جميعاً فتيات واختبأنا تحت المكاتب المدرسية في الفصل. كانت هناك انفجارات مدوية وتناثر زجاج النوافذ في كل مكان“. ومع ذلك، لا تزال بسمة تحلم بأن تصبح طبيبة لعلاج والدتها المريضة.

ويمكن أن تشمل الآثار المباشرة للهجمات على مدرسة ما الموت والإصابات وتدمير المبنى. غير أن الهجمات يمكن أن تؤدي، على المدى الطويل، إلى انخفاض نوعية التعليم، وفقدان المدرسين، وضعف النظم التعليمية، وخطر عدم عودة الأطفال إلى المدارس. كما يتأثر التعليم بالأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بسبب أزمة كوفيد–19. وكما قال لنا زياد البالغ من العمر 10 سنوات:

> ”أجبرتنا الحرب على الفرار وأجبرتني على ترك المدرسة. بدأت العمل في تنظيف البلاط. أعمل من الصباح حتى الليل وأجني أقل من ثلاثة دولارات في الأسبوع. أنا متعب جداً من العمل“.

وقد أظهر بحثنا نفسه في كانون الأول/ديسمبر الماضي أن 79 في المائة من المعلمين في شمال شرق سورية أفادوا بأن طلابهم قد تركوا المدرسة لأنهم اضطروا إلى إعالة أسرهم مالياً. كما يعمل معلم واحد من كل اثنين في شمال غرب سورية دون أجر، ويضرب مئات آخرون، ونحن نتكلم الآن، عن العمل لعدم حصولهم على رواتبهم.

كما أن فقدان الحيز المكاني للتعلم نظراً للقيود المفروضة بسبب كوفيد-19 يعني أيضاً أن الخيار الوحيد للأطفال للتعلم هو عن بعد. ولكن معظم الأطفال لا إمكانية لديهم للوصول إلى الإنترنت ويبدؤون في نهاية المطاف في التسرب من المدرسة. ونعلم من التجربة أن العديد من الأطفال الذين تسربوا من المدرسة لن يعودوا إليها أبداً.

ليلى أم لخمسة أطفال تبلغ من العمر 38 عاماً، منهم صبي يدعى حسام. قالت ليلى للفريق:

”لم يسبق لابني حسام أن ارتاد المدرسة قط حتى وصلنا إلى هذا المخيم. أردته حقاً أن يتعلم القراءة والكتابة، حيث لا أحد في عائلتنا يستطيع أن يفعل ذلك. لقد كان متحمساً جداً. وللأسف، أغلقت المدرسة أبوابها بسبب كوفيد-19، والآن هو خائف لأنه لا يعرف ما إذا كان سيحظى بفرصة للتعلم مرة أخرى.“

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأثر الذي سيخلفه عدم تعليم أطفال سورية عليهم الآن وعلى مستقبل البلد، حيث يبدأ جيل آخر من الأطفال رحلة حياته الآن في ظل النزاع الدائر في سورية.

والمسألة الثانية التي أود أن أثيرها هي الأزمة الخطيرة فيما يتعلق بحماية الأطفال في البلد. فعلى امتداد شمالي سورية، لا يزال خمسة ملايين شخص يعتمدون على المساعدات الإنسانية، التي يتم تسليمها عبر الحدود في الغالب، لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويشمل ذلك ما لا يقل عن مليوني طفل. ونصف هؤلاء الأطفال على الأقل نازحون. وقد نزح بعضهم أكثر من عشر مرات خلال حياتهم القصيرة دون أن يكون هناك أي مجال للتوصل إلى حل دائم في وقت قريب.

ولا تزال الاحتياجات الأساسية من الغذاء الكافي والمأوى والماء والنظافة الصحية ناقصة، وتواجه الأسر كل عام إما حراً شديداً أو برداً قارساً وفيضانات في ملاجئ واهية. وفي الشهر الماضي وحده، أدت الفيضانات المفاجئة في شمال غربي سورية إلى وفاة طفل في السادسة من عمره وتضرر أكثر من 000 140 نازح، معظمهم من النساء والأطفال. إن الناس في حاجة ماسة للتدفئة والوقود والنقد والغذاء والفرش والبطانيات.

لقد أصبحت حالة التغذية في البلد تبعث على القلق. ويعاني واحد من كل ثمانية أطفال في سورية الآن من التقزّم. وهذا يعني أنهم أمضوا شهوراً دون تناول الطعام المغذي ذي الأهمية الحيوية لبقائهم ونمائهم، وعدد الأطفال الذين يذهبون إلى الفراش جائعين كل يوم هو بالملايين.

ويزداد عمل الأطفال انتشاراً، وقد ينخرط الأطفال أيضاً في أعمال ضارة ويخضعون للاستغلال. وفي الوقت نفسه، فإن الفتيان المراهقين معرضون بشكل خاص للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

وفي كثير من الحالات، تُجبر الفتيات على إنهاء تعليمهن والقبول بالزواج المبكر. وسيكون لذلك عواقب عميقة وطويلة الأجل عليهن، بما في ذلك فقدان التعليم والاستقلال الشخصي والاقتصادي. والتقينا في العام الماضي داليا البالغة من العمر 15 عاماً التي كانت قد خطبت للتو. وقالت لموظفي شريكنا

المحلي: ”أشعر بالقلق في كل مرة يتصل فيها خطيبي. أحلم بمواصلة تعليمي وإيجاد وظيفة في المستقبل، لا بالزواج.“ وقد عمل فريقنا مع داليا ووالديها. ولحسن الحظ، لم تعد داليا مخطوبة وعادت إلى المدرسة، ولكن هناك الآلاف من الفتيات الأخريات مثلها اللاتي لم يحالفهن الحظ.

وفي هذا السياق، يفاقم كوفيد-19 والآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة الوضع المتردي أصلاً ويزيد من احتمالات تعرض الأطفال للمخاطر المتعلقة بالحماية. إن الطريقة التي يمكننا بها التصدي للتحديات المتعمقة التي تواجه الأطفال اليوم لم تتغير. واستمرار إيصال الإمدادات المنقذة للحياة - بجميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك آلية عبور الحدود - أمر أساسي لبقائهم. ويجب أن يأتي ذلك أيضاً مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية لمعاناة الأطفال وإعطاء الأولوية للاستثمار في برامج التعليم وحماية الطفل، بما في ذلك التدخلات في مجال الصحة العقلية والنفسية.

أخيراً، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى المخاطر المحددة المتعلقة بحماية الأطفال وأمهاتهم في المخيمات في شمال شرقي سورية، بما في ذلك في مخيمي الهول وروج اللذين يؤويان 000 64 شخص، أكثر من 90 في المائة منهم من النساء والأطفال. ويشمل هذا العدد أكثر من 000 10 طفل أجنبي وأمهاتهم، المنتمين إلى جميع مناطق العالم. إن أعمار غالبية الأطفال في هذه المخيمات تقل عن 12 عاماً، ونصفهم تحت سن خمس سنوات.

والظروف في المخيمين مزرية، ولا تزال هناك ثغرات خطيرة في جميع الخدمات. وفي الآونة الأخيرة، حدثت زيادة مقلقة في الحوادث الأمنية العنيفة في الهول، مما يعرض الأطفال لمزيد من الخطر ويعرقل بانتظام برامجنا الإنسانية. وأخبرتنا فتاة عمرها 13 عاماً تدعى سلمى في مخيم الهول قائلة:

> ”كان علينا أن نمر بالكثير لمد الكهرباء إلى خيمتنا. كان من المدهش أن يكون هناك أخيراً ضوء داخل الخيمة. ولكن بعد بدء أعمال القتل، سرت شائعات بأن من لديهم كهرباء مستهدفون. لذا، نحن لا نشعل الآن أنوارنا ليلاً خوفاً من القتل.“

وهناك حالات إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في الهول. غير أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء قدرة الرعاية الصحية في المخيم والمنطقة على حد سواء على الاستجابة، لا سيما في سياق القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال شرقي سورية.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، شاهد فريقي في ملحق بمخيم الهول حالة فتاة مريضة تبلغ من العمر تسع سنوات من أذربيجان تتدهور تدريجياً بسبب مرض في الكلى. ورفعنا محنتها مراراً وتكراراً إلى السلطات حتى تتمكن من الحصول على غسيل الكلى خارج المخيم. وحاولنا أيضاً على وجه السرعة ترتيب إعادتها إلى بلدها الأصلي كحالة إنسانية. وقد أحبطني كثيراً أننا لم ننجح في أي من المسعيين، وماتت الفتاة بشكل مأساوي في الشهر الماضي.

لقد شهدنا وفاة طفلة بريئة في بلد أجنبي، وهو موت لا داع له بسبب مرض يمكن علاجه. إن الأطفال الأجانب المحاصرين في سورية هم في نهاية المطاف ضحايا أبرياء للنزاع ويجب معاملتهم على هذا النحو، لا على أنهم تهديد أمني فتاك يتم إبقاؤه خلف الأسلاك الشائكة. وهم، على غرار جميع الأطفال داخل سورية، قد عاشوا النزاع والقصف والحرمان الحاد. وبعضهم لا يعرف شيئاً آخر سوى النزاع. وفي الواقع، عندما سأل أحد زملائي فتاة أجنبية في ملحق الهول: ”من أي بلد أنت؟ ‘أجابته’: أنا من تلك الخيمة.“

كما أنهم يفقدون للأســـف الثقة في قدرتنا على المســـاعدة. قالت لنا أم من تركيا إن أطفالها طلبوا منها عدة مرات تســـجيلهم كأيتام، لأن احتمال إعادة الأيتام إلى وطنهم من المخيم أكبر. وهؤلاء الأطفال بحاجة إلى مساعدة متخصصة للتعافي من التجربة الوحشية المتمثلة في كونهم أول ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، جسدياً وعقلياً، وهم بحاجة إلى المساعدة للعودة إلى طبيعتهم. إن الدعم الذي يحتاجون إليه يستحيل توفيره في مكان مثل الهول.

ولذلك، نحث جميع الدول الأعضـــاء على إعادة هؤلاء الأطفال الضـــعفاء للغاية إلى أوطانهم الأصلية، مع أسرهم. فهم، مثل أي طفل آخر، يستحقون فرصة ليصبحوا أطباء أو فنانين أو مهندسين.

في الختام، يجب أن يتوقف القتال أولاً وقبل كل شـــيء من أجل وضـــع حد لمعاناة الأطفال في سورية. فلا يمكن أن يكون هناك حل دائم لهذه الأزمة دون سلام. وعلاوة على ذلك، وبغية تلبية الاحتياجات الهائلة التي يواجهها الأطفال وأسـرهم، يجب دعم الجهات الإنســانية لزيادة المعونة بأمان وفعالية من خلال جميع الطرائق.

وبعد مرور عشـر سـنوات على النزاع، أصـبحت التحديات التي بينتها اليوم أكثر تعقيداً مما كانت عليه في أي وقت مضـى، ولكن المعايير التي يجب أن نسـتجيب من خلالها بسـيطة. إن الأطفال وأسـرهم، أينما كانوا في سـورية، يسـتحقون أن يعيشـوا بأمان مطمئنين إلى أنهم سـيسـتمرون في الحصـول على الدعم المنقذ للحياة الذي يعتمدون عليه وإلى أن المجتمع الدولي لن يدير ظهره لهم في هذا الوقت الحرج.

ولا يزال ثمة دور حيوي لأعضـــاء مجلس الأمن في هذا الجهد. وبعد ســـبع ســـنوات من اجتماعنا لإصـدار القرار 2165 (2014) وإنشـاء نظام يمكن بموجبه للمعونة الإنسـانية أن تصـل إلى جميع السـوريين أينما كانوا، فإن عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية قد زاد. وفي خضم أسوأ جائحة يشهدها العالم منذ مائة عام، لا أعرف كيف أقول للعائلات في ســـورية إن مجلس الأمن قد حد مرة أخرى من إمكانية الوصـول أمامنا. ونرحب بمواصـلة المناقشـة بشـأن تحسين إمكانية وصـول المسـاعدة الإنسـانية القائمة على المبادئ وكيفية الوصـــول بشـكل أفضـــل إلى جميع السـكان المحتاجين، ونحث على ذلك. ولكن في الوقت الراهن، لا توجد طريقة أخرى لتقديم المساعدة بشكل مستدام لملايين الناس من دون حل عبر الحدود.

سأختتم حديثي بما قالته لنا لارا البالغة من العمر سبع سنوات:

”عندما أكبر، أريد أن أصـــبح معلمة وأن أعُلِّم الأطفال، حتى لا يبقوا خارج المدرســـة. أتمنى أن تنتهي الحرب وأن يتمكن جميع الأطفال من تعلم القراءة والكتابة والعودة إلى ديارهم“.

إنني آمل أن أتمكن من العودة إلى لارا والأطفال الآخرين الذين حاولت إسـماع أصـواتهم اليوم وأن أُعلمهم بأن مجلس الأمن سيبذل كل ما في وسعه لضمان حمايتهم وتعليمهم.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيدة سونيا خوش على إحاطتيهما. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالممثل الدائم الجديد للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، السيد بسام الصباغ.

شهد الشهران الماضيان استمرار انخفاض قيمة الليرة السورية وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2013 ونقصا حادا في احتياطيات النفط والسلع الأساسية الأخرى. لقد تآمرت جائحة مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية لتُفاقم المحنة الإنسانية في سورية. إن الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في البلد تجعلنا نشعر بقلق عميق. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من المساعدات في المجالين الإنساني والإنمائي ولإعادة الإعمار لدعم الحكومة السورية في التصدي للجائحة وتنشيط الاقتصاد وضمان سبل العيش. ويلزم الأمر اتباع نهج كلي حتى يتسنى تحسين الظروف التي يجد الشعب السوري نفسه فيها. ويشمل ذلك تقديم المساعدة الطارئة لتوصيل الأغذية والأدوية وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والإمدادات الكافية لتحقيق الاستقرار في السوق.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الجزاءات الأحادية الجانب والحصار غير القانوني يقوضان بشكل خطير قدرة سورية على تعبئة الموارد وتطوير اقتصادها وبدء إعادة إعمارها. إنهما ليسا أقل من حبل مشنقة يلتف حول عنق الشعب السوري بأسره. ولا بد من رفعهما ومن حدوث ذلك دون تأخير.

وتدعو الصين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إلى زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية بالتعاون مع حكومتها. وبينما تستمر العمليات الإنسانية عبر الحدود والاستفادة على أفضل نحو من معبر باب الهوى، ينبغي بذل جهود من أجل زيادة عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس وتوسيع نطاق أسلوب العمل هذا باطراد. ويسرنا أن نعلم أن منظمة الصحة العالمية قدمت في العام الماضي كميات كبيرة من الإمدادات الطبية إلى شمال شرق البلد، وذلك من خلال ست قوافل برية و 13 قافلة جوية من داخل الأراضي السورية، وأن برنامج الأغذية العالمي قدم شهريا معونة غذائية لملايين المدنيين من خلال عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس.

ومن خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، قدمت الصين إلى سورية مساعدات بقيمة 130 مليون دولار. وفي أوائل الشهر الحالي، أعلنت الصين عن حزمة مساعدات تضم 000 150 جرعة من اللقاح و 20 جهاز تنفس صناعي وعن إرسال أول شحنة من الأرز بواقع 750 طنا. وستصل إمدادات المعونة هذه في الوقت المناسب. وحيثما أمكننا ذلك، ستستمر مساعدتنا ودعمنا للشعب السوري.

وينبغي التأكيد على أن القضاء على الإرهاب نهائيا هو الأمل الوحيد في عودة الأمور في سورية إلى طبيعتها. وهذا هو الشرط الذي لا غنى عنه لتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية في البلد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم العمليات الجادة لمكافحة الإرهاب التي تتماشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بهدف الحفاظ على أمن البلد واستقراره.

تأخذ الصين ما ورد على لسان مقدمي الإحاطتين في وقت سابق على محمل الجد تماما. ونحن نشعر بالقلق إزاء الحوادث التي أدت إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين، ولا سيما بين الأطفال، الذين

يشكلون مستقبل سورية والذين يجب حماية حياتهم وتغذيتهم وتعليمهم بأقصى جهد ممكن، حتى يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة والازدهار والترعرع ليصبحوا قوة حيوية في بناء بلدهم.

ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي معا للمساعدة في إخراج سورية من مستنقع الحرب وحماية سبل العيش الأساسية للشعب السوري، ولا سيما النساء والأطفال. ويجب عدم تسييس المسألة الإنسانية عن طريق ربط المساعدات الإنسانية بشروط سياسية أو باستخدام هذه المعونة لممارسة ضغوط.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

مع اقتراب النزاع السوري من ذكراه السنوية العاشرة، فلننظر في ما يلي. لقد فقد حوالي نصف مليون شخص حياتهم وحرم ملايين آخرون من منازلهم وسبل عيشهم. ولا يزال المدنيون في سورية يعانون من انعدام الأمن على نطاق واسع ومن انتهاكات للقانون الدولي. كما أن استمرار الانتهاكات وتدهور الحالة الإنسانية في البلد هما أيضا نتيجة للمأزق السياسي في مجلس الأمن. وللأسف، فقد استخدم أعضاء دائمون حق النقض لمنع المجلس من اتخاذ إجراءات بهدف إنهاء هذه المأساة.

وكان من بين المرات التي استُخدم فيها حق النقض في العام الماضي (انظر S/2020/661)، الأمر الذي خفض إلى النصف عمليات الآلية العابرة للحدود، التي توفر مساعدات منقذة للحياة لملايين الناس في شمال سورية. ولم يتم الوفاء بالوعود بالاستعاضة عن إيصال المساعدات عبر الحدود بالمعونة عبر خطوط التماس. ومن الواضح أن المعونة عبر خطوط التماس لا تزال غير منتظمة ولا يمكن الاعتماد عليها، في حين لا تزال القيود المستمرة على الوصول تعوق الاستجابة للاحتياجات المتزايدة. وهذا الأمر يبعث على القلق بصفة خاصة، نظرا للزيادة الكبيرة في انعدام الأمن الغذائي. إن وصول المساعدات الإنسانية إلى سورية هو إحدى المسائل ذات الأولوية بالنسبة لفريق دعم المانحين التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإستونيا عضو فيه.

وعلى خلفية قرار خفض المساعدات الإنسانية، لا يزال انتشار مرض فيروس كورونا يعرض المدنيين السوريين للخطر، لا سيما أكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والأطفال. ونرحب بالخطة الرامية إلى البدء في تطعيم السكان السوريين من خلال برنامج إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، ونُقدِّر جهود العاملين في المجال الإنساني في هذا الخط الأمامي.

لا يزال عدم الاستقرار مستمراً في جميع أنحاء سورية. وندين سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في مناطق أعزاز والباب وعفرين. إن الاستقرار والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق شرطان أساسيان للعمل الإنساني لكي يكون فعالا.

ولا يمكن للحلول العسكرية أن تجلب السلام إلى سورية. ولهذا السبب، يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التصميم على مواصلة دعم الشعب السوري. وتخفيف آثار النزاع السوري هو إحدى أولويات المساعدة الإنسانية الإستونية. ونتطلع إلى مؤتمر بروكسل الخامس بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي سيعقد في نهاية آذار/مارس. وقد ساهمت إستونيا ماليا لسنوات في دعم تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوري وستواصل القيام بذلك إلى أن يصبح السوريون غير محتاجين إلى دعمنا.

وفي الوقت نفسه، نكرر موقف الاتحاد الأوروبي بأنه لن يكون هناك تمويل لإعادة الإعمار، ما لم يجر الشروع بشكل راسخ في انتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع، وفقا للقرار 2254 (2015).

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر السيد لوكوك والسيدة خوش على إحاطتيهما.

لا يزال الشعب السوري يدفع أبهظ ثمن لهذا النزاع المستمر الآن منذ 10 سنوات. ويعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي. ويستمر انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونعلم جميعا أن الأرقام أقل بكثير من الواقع.

يجب القيام بكل شيء من أجل وقف فوري للأعمال العدائية، تحت إشراف الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، وكذلك هدنة إنسانية، وفقا للقرارين 2532 (2020) و 2254 (2015) ونداء الأمين العام. ويشكل استمرار الضربات الجوية في منطقة إدلب إشارة مثيرة للقلق، وكذلك عدم الاستقرار في الجنوب الغربي والشمال الشرقي.

يجب أن تظل حماية المدنيين أولوية قصوى. لقد فقد أربعة عشر فردا من العاملين في المجال الإنساني حياتهم في الشمال الغربي منذ بداية عام 2020، ولقي أكثر من 900 من العاملين في المجال الطبي حتفهم منذ بداية النزاع. ونحن ندين بشدة هذه الهجمات، ولن تمر هذه الجرائم بدون عقاب. وستواصل فرنسا دعمها الكامل لآليات مكافحة الإفلات من العقاب. ويمثل الحكم الذي أصدرته أمس محكمة ألمانية على رجل أمن سوري سابق بتهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، خطوة مهمة أولى لوضع حد لإفلات النظام من العقاب على جرائمه.

إن الزيادة بنسبة 20 في المائة في الاحتياجات الإنسانية والطبية في عام 2021 تجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، إلى احترام التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو روسيا إلى الضغط على النظام في هذا الصدد.

ومن الضروري أيضا ضمان الحصول المنصف على اللقاحات المضادة لكوفيد-19. ويجب توفير جميع الضمانات لكفالة الرصد المستقل لتوزيعها. ولمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي دور رئيسي يتعين عليه القيام به هنا.

إن عرقلة النظام بشكل منهجي للمساعدة الإنسانية، تظهر أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى الحفاظ على آلية المعونة عبر الحدود. ولا تزال معدلات موافقة النظام على مهام الأمم المتحدة غير كافية إلى حد كبير: إذ كيف يمكننا تفسير رفض 30 في المائة من هذه المهام؟ ويجب علينا أيضا أن نستخلص الدروس من فقدان معبر اليعربية؛ ولم تعوض أي عملية حتى الآن اختفاء القوافل العابرة للحدود. وطالما استمر النظام في حجز المعونة لمعاقبة السكان، فمن الواضح أن المساعدات "عبر خطوط التماس" من دمشق ستظل معطلة ولا يمكن أن تكون الخيار الوحيد المتاح.

وسيكون مؤتمر المانحين الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في 29 و 30 آذار/مارس خطوة هامة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء كفالة الاحترام الكامل لضمانات الحياد والشفافية في إيصال المعونة، وتنفيذ وثيقة معايير ومبادئ المساعدة المقدمة من جانب الأمم المتحدة في سورية.

ولا ينبغي لمحاولات اتهام أوروبا وشركائها بربط المعونة بشروط أن تضلل أحدا. وأود أن أذكّر بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هم الممول الرئيسي للاستجابة الإنسانية في سورية، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر النظام عليها. ومنذ عام 2011، خصص الأوروبيون ما يقرب من 20 بليون يورو استجابة لهذه الأزمة. وقد موّل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في العام الماضي خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة 85 في المائة تقريبا.

أخيرا، وإلى أن يتم الشروع في عملية سياسية ذات مصداقية تتماشى مع القرار 2254 (2015)، لن تمول فرنسا، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، إعادة الإعمار أو أي مساعدة تتماشى مع أولويات النظام الإنمائية. وينبغي للدول التي تدعو إلى إعادة إعمار سورية أن تبدأ بتعزيز مساهماتها في الاستجابة الإنسانية.

كما أن مواقفنا بشأن رفع الجزاءات والتطبيع لم تتغير.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته عن الحالة الإنسانية في سورية وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للجمهورية العربية السورية.

لقد جلب النزاع السوري المستمر منذ 10 سنوات الكثير من المعاناة للشعب السوري. وتواجه سورية وضعاً سيئاً يتفاقم بسبب عوامل متعددة، بما في ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وظروف الشتاء القاسية وانعدام الأمن الغذائي، مما يعرض للخطر مستقبل مواطنيها البالغ عددهم 17,6 مليون نسمة، بمن فيهم ما يقرب من 6,2 ملايين نازح، وهو أكبر عدد للنازحين داخلياً في أي مكان في العالم. وفي جميع أنحاء المنطقة، لا يزال 10 ملايين شخص، بمن فيهم 5,5 ملايين لاجئ سوري، يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وقد تأثر الأطفال تأثرا شديدا بوجه خاص.

ومنذ آخر مرة اجتمعنا فيها في هذا المجلس، ازدادت الحالة الإنسانية المتردية سوءا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، فضلا عن استمرار انعدام الأمن الغذائي. ووفقاً لتقرير صدر في كانون الثاني/يناير 2021 عن برنامج الأغذية العالمي، فإن سعر سلة المواد الغذائية الأساسية في سورية في كانون الأول/ديسمبر 2020 كان أعلى بنسبة 236 في المائة مقارنة بشهر كانون الأول/ديسمبر 2019، أي بزيادة شهرية قدرها 13 في المائة، مما رفع السعر إلى مستوى قياسي منذ أن بدأ برنامج الأغذية العالمي الرصد في عام 2013. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة الأخيرة في أسعار الخبز قد زادت من هشاشة السكان. كما تأثرت إمدادات الوقود بسبب التأخير في وصول الإمدادات. وعلاوة على ذلك، دمرت الفيضانات التي حدثت في أواخر كانون الثاني/يناير أكثر من 000 21 خيمة في مخيمات النازحين داخلياً في سورية، مما أثر على أكثر من 000 120 شخص.

وينبغي أن يثير حجم الاحتياجات الإنسانية وحدتها وتعقيدها الضمير الجماعي لهذا المجلس، ولا سيما أولئك الذين يدعون إلى ربط المساعدة الإنسانية بما يتوقعون من نتائج على المسار السياسي. من الصعب فهم هذا النهج. يجب وضع حد لتسييس المسار الإنساني. ليس من الممكن أن ينتظر من هم في أمس الحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة إلى ما لا نهاية حتى تتحقق الأهداف السياسية لجميع أطراف النزاع بالكامل.

وأود الآن أن أتطرق إلى مسألتين مترابطتين هما الوصول والمبادئ الإنسانية، المتشابكتين في سياق سورية.

وتؤمن الهند إيمانا راسخا بضرورة أن يتسق إيصال المعونة الإنسانية إلى سورية مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية. ويجب أن تأخذ المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية، سواء عبر الحدود أو عبر خطوط التماس، في الاعتبار استقلال سورية وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وفي الوقت نفسه، يلزم اتخاذ خطوات ملموسة لإزالة العقبات التي تعوق سير العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس على حد سواء، ولا سيما التأخير في منح الموافقات المطلوبة لقوافل المعونة الإنسانية. ويتعين على جميع الأطراف حماية العاملين في مجال الصحة والشؤون الإنسانية.

والمسألة الأخرى المترابطة تتعلق بإجراء تقييم شامل وموضوعي للتدابير الأحادية الجانب التي تفرضها بلدان على سورية. لا تؤدي هذه التدابير إلا إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والإنسانية والإنمائية السائدة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على مجمل السكان، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين.

كما نشدد على أهمية المشاركة النشطة للأمم المتحدة مع سورية في تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي، لتحقيق النتائج المتوخاة.

ولا تزال الهند، من جانبها، تقف جنبا إلى جنب مع الشعب السوري في وقت الحاجة الحرج هذا. واستجابة لطلب المساعدة الإنسانية الطارئة من الحكومة السورية، سلمت الهند في وقت سابق من هذا الشهر أكثر من 000 2 طن متري من الأرز للشعب السوري عبر ميناء اللاذقية. وقدمنا أكثر من 10 أطنان من الأدوية إلى الشعب السوري في تموز/يوليه 2020 لمساعدتهم في تجاوز جائحة كوفيد-19. ونحن على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها لنضمن أيضا إمكانية توفير اللقاحات "المصنوعة في الهند" لمساعدة الشعب السوري وإعانته، وذلك تمشيا مع النداء القوي لرئيس وزرائنا بتوفير اللقاحات للجميع.

وفيما يتعلق بشراكتنا الإنمائية مع سورية، قدمت الهند 265 مليون دولار في شكل قروض ميسرة لمشاريع في قطاع الصلب والطاقة و 12 مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى الحكومة السورية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء. كما أنشأت الهند أيضا مجمعا للتكنولوجيا الأحيائية ومركزا لتكنولوجيا المعلومات. وقمنا كذلك، مع أخذ النزاع في الاعتبار، بتنظيم مخيم لتركيب الأطراف الصناعية في دمشق في عام 2019-2020، استفاد منه أكثر من 500 سوري. ونظرا لأزمة التعليم التي أشار إليها مقدم الإحاطة، أود أن أذكر أن الهند قدمت 000 1 منحة دراسية للطلاب السوريين للالتحاق بالتعليم العالي في الهند. وقد تم الترحيب بهذه المنح ويستفيد منها الشباب السوري بالفعل.

في الختام، أكرر التزام بلدي بدعم سورية وشعبها في هذه الأوقات الصعبة.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أُقدّم هذا البيان اليوم بالنيابة عن القائمين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري، أيرلندا والنرويج. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته اليوم. كما إننا ممتنون جدا لوجود مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، سونيا خوش، ممثلة منظمة إنقاذ الطفولة، ونشكرها على الأفكار الثاقبة التي تقاسمتها معنا لتوها.

يصادف الشهر المقبل مرور 10 سنوات طويلة من النزاع في سورية، وهو نزاع تسبب في معاناة واسعة النطاق للشعب السوري وتسبب في أزمة إنسانية عميقة، يؤكدها انهيار اقتصاد والتدهور الشديد في النظامين الصحي والتعليمي.

وقد استمع هذا المجلس إلى العديد من التقارير المروعة على مدى السنوات العشر الماضية. وفي كل مرة، نتخيل أن الأمور لا يمكن أن تزداد سوءا. ومع ذلك، يخبرنا الأمين العام بأن الاحتياجات الإنسانية زادت بمقدار الخمس في العام الماضي وحده.

ويُحرم رقم قياسي يبلغ 12,4 مليون سوري، أي 60 في المائة من السكان، من أبسط حقوقهم في الغذاء ويكافحون من أجل العثور على ما يكفي من الطعام ليتناولوه، وكما سمعنا، فإن سوء التغذية لدى الأطفال يتزايد بسرعة.

وتزامنت ظروف الشتاء القاسية مع ارتفاع أسعار الوقود، ما جعل التدفئة الأساسية بعيدة المنال بالنسبة للعديد من السوريين. ومن المفجع أن هناك أُناسا لا يزالون يلقون حتفهم في صفوف أضعف الفئات في سورية بسبب الحرائق الناجمة عما يبذلونه من جهود لتدفئة أنفسهم.

وأدت الظروف المروعة التي سببتها الفيضانات في الشمال الشرقي إلى تفاقم معاناة 000 141 نازح، حيث دُمرت خيام ومدارس، مما يدل مرة أخرى على هشاشة الحالة وضرورة ضمان وصول المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

إننا ندرك الأثر غير المتناسب الذي تتركه هذه الظروف واستمرار النزاع والعنف على النساء والأطفال. والبؤس الذي يعاني منه المدنيون السوريون لا يمكن تصوره بالنسبة لمعظمنا.

ونشعر بالجزع إزاء ما يرتبط بالنزاع في سورية من عنف جنسي ضد الأطفال. وقد كان لذلك عواقب مدمرة على هؤلاء الأطفال وعلى مجتمعاتهم المحلية وعلى المجتمع برمته. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تتخذ تدابير فورية ومحددة لإنهاء هذه الآفة والامتثال للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويزيد خطر الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من الحاجة الملحة إلى حماية إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. ومن المهم للغاية دعم نظام الرعاية الصحية في جميع أنحاء سورية لمكافحة الجائحة. ويجب على جميع الأطراف تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار لتمكين الفرق الطبية الإنسانية من الاضطلاع بمهامها الحيوية، بما في ذلك إيصال لقاحات كوفيد-19 بصورة آمنة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

إننا ندرك تماما، بوصفنا قائمين على الصياغة في الشأن الإنساني، ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين. كما ندرك عمق واتساع نطاق الحاجة الإنسانية في جميع أنحاء سورية وما يمثله ذلك من تحد معقد للعمليات الإنسانية المنقذة للحياة والمبقية على الحياة.

ويجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم هذه العمليات، سواء بتوفير التمويل أو عن طريق ضمان قدرة الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية على الاضطلاع بعملها، باستخدام جميع الطرائق اللازمة، وبالدعم الضروري. ويجب على جميع الأطراف أن تسمح بوصول سريع وآمن ومن دون عوائق – إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية – إلى جميع المحتاجين، أينما وجدوا، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والنزاهة والحياد.

ونتقدم بتعازينا الحارة لأسرة العامل في المجال الإنساني الصحي الذي قُتل في الأسبوع الماضي في مدينة الباب. وقد قُتل ما لا يقل عن 14 عاملا في المجال الإنساني في سورية خلال الأشهر الـ 14 الماضية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار العنف في جميع أنحاء سورية، والذي لا يزال يتسبب في سقوط قتلى وجرحى، وندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين. وتشير آخر حصيلة عندنا للفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الثاني/يناير إلى سقوط 67 قتيلا، بينهم 17 طفلا. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، تمشيا مع القرار 2254 (2015).

لقد أجبر القصف والعنف في الشمال الشرقي، في عين عيسى، 000 3 شخص على مغادرة منازلهم، فيما تأخرت عمليات إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة بسبب العوائق البيروقراطية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في مخيم الهول، كما ذكر الأمين العام في هذا الشهر، حيث تفيد التقارير بمقتل 23 شخصا منذ 1 كانون الثاني/يناير. وهذا الوضع يبعث على القلق بصفة خاصة نظرا لأن أكثر من نصف سكان المخيم تقل أعمارهم عن 12 سنة.

ونذكّر جميع الأطراف، بأشد العبارات، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بحماية المدنيين، ونكرر نداء الأمين العام إلى وقف فوري للأعمال العدائية.

أود أن أختم، كما بدأت، بأن ألقي الضوء على 10 سنوات من النزاع وأتطلع إلى المستقبل. لا يمكننا أن نواجه عشر سنوات أخرى من المعاناة الإنسانية التي يدفعها النزاع. ويتحمل هذا المجلس مسؤولية عن توحيد صفوفه للتضامن مع أولئك الذين لا صوت لهم.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك وسونيا خوش على إحاطتيهما بشأن الحالة الإنسانية في سورية. وأرحب كذلك بالممثل الدائم الجديد لسورية.

من المؤسف أن الحالة الإنسانية المتردية في سورية، بما يرتبط بها من معاناة لا توصف ولا نهاية لها على ما يبدو للشعب السوري البريء المحب للسلام، بما في ذلك الفئات الضعيفة ولا سيما المسنين والنساء والأطفال، مستمرة في ظل نزاع عنيف طال أمده. ويتحمل هذا المجلس واجبا في غاية الأهمية يتمثل في الانخراط وتحديد أولويات احتياجات الشعب السوري، الذي لا تتحسن حالته على الرغم من أن المجلس ظل يتداول بشأن سورية لعقد من الزمن.

ونشير بقلق إلى تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن 13 مليون شخص ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية داخل سورية، ناهيك عن ملايين اللاجئين في المنطقة. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وإلحاحا للتخفيف من المعاناة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي عدم تقييد تقديم المساعدة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون جميع الأطراف المعارضة على ضمان وصول الأمم المتحدة وجميع الشركاء في الشؤون الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في الوقت المناسب وبشكل آمن ومتواصل ودون عوائق. وعليه، نؤيد التوزيع الفعال للمعونة الإنسانية عبر الحدود وضرورة تقديم المساعدة بطريقة معززة وقوية وبدون معوقات عبر الخطوط من أجل الوصول إلى المزيد من السكان وتخفيف معاناتهم غير المبررة.

ولا يخفى على أحد أن الوضع الإنساني البائس يزداد تدهورا بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في سورية، فضلا عن استمرار انعدام الأمن الغذائي. والدليل على ذلك عدم قدرة المواطنين على إطعام أسرهم لأنهم لا يستطيعون شراء السلال الغذائية العادية نظرا لأن أسعارها ما تزال بعيدة المنال. ومن المحزن أن الكثير من الأطفال يعانون من سوء التغذية، في حين لا يستطيع آخرون الذهاب إلى المدرسة لأنّ عليهم مساعدة أسرهم بالعمل من أجل الحصول على الغذاء.

وأؤكد مجددا موقف كينيا الرافض لاستخدام التدابير القسرية الأحادية لأنها لا تزال تحدث أثرا سلبيا لا يمكن إنكاره، مما يعوق التحقيق الكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وضمان الرفاهية العامة للسكان في سورية.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن المبالغة في ضرورة حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويساورنا القلق من استهداف موظفي الإغاثة الإنسانية بانتظام في شمال غرب وشمال شرق سورية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلحة المحلية باستخدام القنابل والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تسفر عن حوادث القتل وتزايد الشعور بالخوف بين العاملين في المجال الإنساني. وندين تلك الهجمات وننقل تعازينا إلى المتأثرين.

ترحب كينيا بإعلان الأمين العام عن إنشاء فريق استشاري مستقل ثلاثي رفيع المستوى لتعزيز آلية تفادي التضارب لتجنب المخاطر المحتملة التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، ما يؤدي إلى خفض عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات والمخيمات.

ويعتقد وفد كينيا أن السلام المستدام يسير جنبا إلى جنب مع التنمية. وسيساعد اتباع نهج إنمائي المنحى على بناء قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية والمؤسسات على الصمود، بما يمكنها من التعامل بشكل أفضل مع الوضع والحد من الحاجة إلى المعونة الإنسانية في الأجل الطويل.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يشرع مجلس الأمن في التركيز على الاستجابة الإنسانية القائمة على الصمود للأزمة في سورية، بما في ذلك إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات، وتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصـــــادي وإيجاد فرص العمل الموجهة نحو الشـــــباب، فضـــــلا عن تنفيذ تدابير التماسك الاجتماعي.

ختاما، ندعو جميع أطراف النزاع إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنســــاني بغية حماية عمليات المساعدة الإنسانية وإنجازها، فضلا عن استعادة المعايير الدولية. وأكرر دعم كينيا القاطع لحوار سياسي بقيادة سورية وملكيتها باعتباره النهج الوحيد الذي سيؤدي إلى حل مستدام للنزاع في سورية.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيدة سونيا خوش على إحاطتيهما. نرحب بالممثل الجديد للجمهورية العربية السورية.

وبعد أيام قليلة من اندلاع النزاع في سورية استمرت معاناة السكان من عواقب العنف وانعدام الاستقرار. ويمكننا القول إن الحالة الإنسانية الراهنة هي تجسيد تراكمي لـ 10 سنوات من الحرب. ولا تزال آثارها عميقة ومدمرة كما يتضح من الأرقام المثيرة للقلق التي أُبلغ عنها من حيث انعدام الأمن الغذائي وعدد المشردين وتدمير الهياكل الأساسية.

وما زال السكان المدنيون يدفعون ثمنا كبيرا لتلك الأعمال العدائية. ومنذ اجتماعنا الأخير بشأن الحالة في سورية المعقود في كانون الثاني/يناير (انظر S/2021/75) كانت هناك حوادث عنف جديدة، شمل بعضها استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مناطق مكتظة بالسكان أسفرت عن مقتل المدنيين بمن فيهم 17 طفلا على الأقل. كما عانى العاملون في مجال المساعدات الإنسانية من خسائر، كما سمعنا.

وتدين المكسيك بأشد العبارات أعمال العنف تلك، ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا يزال وقف إطلاق النار الشامل أولوية ويجب أن يقترن بجهد حقيقي للتوصل إلى حل سياسي شامل.

ويعيش أكثر من 000 60 شخص في مخيم الهول في شمال شرق سورية في ظروف شديدة الخطورة، 94 في المائة منهم من النساء والأطفال. وازداد العنف في الأشهر الأخيرة وسُجل ما لا يقل عن 23 حالة قتل. ونتشاطر الدعوة إلى إعادة تلك الأسر إلى الوطن على وجه السرعة وفقا للقانون الدولي وإيلاء اهتمام خاص لإعادة إدماجها في بلدانها الأصلية.

وفي الوقت نفسه زادت أيضا معدلات سوء التغذية كما سمعنا. وتُعدُّ آثارها القصيرة والطويلة الأجل على النمو البدني والعقلي للمتضررين سبباً آخر مقنعاً للحفاظ على جميع قنوات وصول المساعدات الإنسانية وتحسينها، وهي قنوات ما تزال غير كافية حتى الآن. إن إبقاء معبر باب الهوى مفتوحاً أمر حيوي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية ولا يمكن استبداله بمعابر أخرى عبر الخطوط. وهذا ما تؤكده المعلومات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية الأخرى في الميدان.

ولذلك ندعو إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بتدفق المساعدات الإنسانية من دمشق بدءاً من تخفيض أوقات الموافقة على المشاريع. وتزداد فعالية هاتين القناتين في سياق الجائحة الحالية، حيث ازدادت الحاجة إلى الإمدادات الطبية على النحو المتوقع. وسيكون الوصول الإنساني في الوقت المناسب ودون عوائق ضروريا أيضا لتنفيذ خطط التلقيح ضد مراض فيروس كورونا.

وندعو جميع الدول التي فرضت جزاءات أحادية الجانب على سورية إلى التحقق بشكل مستمر ودقيق من أنها لا تؤثر على السكان المدنيين.

وأخيرا، نحث جميع أعضاء مجلس الأمن على تركيز مناقشاتهم على الحالة الإنسانية في سورية، مع تنحية الاعتبارات السياسية جانبا. وتتوقف على ذلك حياة عدد لا يحصى من الناس.

المرفق العاشر

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نيناردو أوغي

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

بداية، أود أن أشكر السيد مارك لوكوك والسيدة سونيا خوش على عرضيهما المفيدين للغاية بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

يحيي النيجر الجهود اليومية المستمرة التي تبذلها المنظمات الإنسانية في مساعدة المحتاجين في جميع أنحاء سورية. وتصور المعلومات التي تلفت انتباهنا إليها تلك المنظمات حالة إنسانية تبعث على القلق بصورة متزايدة، ويقع ضحاياها الكثير من النساء والأطفال.

إن تدهور الاقتصاد السوري نتيجة للحرب وانخفاض قيمة الليرة السورية مؤخرا يزيدان من تعقيد ظروف السكان المعيشية غير المستقرة أصلا. وأدى ذلك إلى نقص في بعض الضروريات الأساسية وارتفاع أسعارها، بما في ذلك الغذاء الذي تكافح العديد من الأسر السورية للحصول عليه. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على بعض النقاط.

أولا، يؤكد النيجر من جديد أن وقف الأعمال العدائية لا يزال شرطا أساسيا لتحقيق تقدم ملموس في حل الأزمة في سورية. ولا يزال استمرار القتال والقصف واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مصدر قلق حقيقي لنا.

كما نؤيد دعوات الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لنجاح العملية السياسية وللمساعدة في تحقيق فعالية مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) التي يتزايد انتشارها بشكل كبير في البلد.

بيد أن وفد بلدي يود أن يؤكد على أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار والحاجة إلى بذل جهد مشترك وجماعي في مواجهة جائحة كوفيد-19 ينبغي ألا تصرفانا عن مكافحة الإرهاب، خاصة وأن حقائق عديدة تظهر أن الجماعات الإرهابية تحاول الاستفادة من الحالة الراهنة لإعادة تجميع صفوفها واستعادة الأراضي التي خسرتها. غير أن هذه المكافحة يجب أن تتم وفقاً للقانون الدولي الإنساني مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية المدنيين الأبرياء وإمكانية حصولهم على المساعدة الإنسانية.

ثانياً، نثني على جهود الحكومة السورية في ما يتعلق بتعاونها المستمر مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، وكذلك في مكافحة انتشار الجائحة وكفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تحسين التنسيق بين الجهات الإنسانية والحكومة السورية في توزيع تلك المساعدات.

كما نرحب بالتراخيص التي منحتها السلطات السورية للمنظمات لتمكينها من إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب أن يستمر ذلك العمل بل وأن تُسرَّع وتيرته، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالغذاء والمعدات الطبية. ويُكرر وفد بلدي نداء الأمين العام إلى الأطراف المتحاربة للسماح بالمرور السريع ودون عوائق للإغاثة الإنسانية لجميع المدنيين المحتاجين أينما كانوا.

ثالثاً، نأســـف لتدمير العديد من مخيمات ومدارس النازحين داخلياً من جراء الرياح العاتية والفيضانات. وقد أدى هذا الوضع المتدهور إلى تشريد آلاف النازحين وبعضهم من النازحين داخلياً أصلاً. وندعو السلطات السورية والمنظمات الإنسانية إلى إبداء التزام أكبر في هذا الصدد.

وفي السياق نفسه، نشجب تدهور الأوضــاع الأمنية والمعيشية في مخيم الهول. وندعو القوات المعارضـــة والأمم المتحدة إلى تعزيز أمن ســكان مخيم الهول وكفالة توفير الأمن على نحو لا يزيد من تعريض السكان للخطر أو يحد من تقديم المساعدة الإنسانية.

رابعاً، لا يزال النيجر يشــعر بالقلق إزاء مصــير عدد كبير من المدنيين، ولا ســيما العاملين في المجال الإنســاني والإعلاميين، فضــلاً عن النســاء والأطفال المحتجزين تعسـفاً في كلا المخيمين. وندعو أطراف النزاع إلى احترام حقوق الإنســان، وتبادل المعلومات عن مصــير المحتجزين، والإبلاغ عن مصــير وأماكن المحتجزين، والسماح للوكالات الإنسانية ووكالات حقوق الإنسان بالوصول إلى أماكن الاحتجاز.

وأخيراً، يحث وفد بلدي الأطراف المتحاربة على الامتثال للنداءات التي وجهها الأمين العام ومبعوثه الخاص من أجل إطلاق ســراح المحتجزين على نطاق واســع ومن جانب واحد، فضــلاً عن اتخاذ إجراءات مُجدية بشأن قضية الأشخاص المفقودين.

وفي الختام، فإن العواقب الوخيمة المترتبة على انهيار الاقتصاد السوري ستؤثر على السوريين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق غير الخاضـعة لسيطرة الحكومة دون تمييز. ولهذا السـبب يدعو وفد بلدي جميع البلدان المعنية إلى الاسـتجابة النشـطة للنداء الذي وجهه الأمين العام في آذار/مارس الماضـــي من أجل رفع أو تخفيف الجزاءات المفروضـــة على البلدان التي تعاني من أزمات من أجل كفالة الحصول على الغذاء والإمدادات الطبية الأساسية لمكافحة الجائحة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر مارك لوكوك على إحاطته وعلى عرضه منظوره للحالة الإنسانية في سورية. ونشكر أيضاً السيدة سونيا خوش على إحاطتها. ونود أن نرحب بحضور الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، السفير بسام صباغ، الذي وصل حديثاً إلى الأمم المتحدة، في جلسة اليوم.

للأسف، لم يتطرق منسق الشؤون الإنسانية في إحاطته إلى جميع العوامل التي تؤثر على الوضع الإنساني في سورية. وعلى وجه الخصوص لم نسمعه يشير، عندما تحدث عن أسباب تدهور الحالة الاقتصادية، إلى القيود الأحادية الجانب غير القانونية التي يفرضها زملاؤنا الغربيون، في حين أن تلك القيود هي بالضبط التي تمنع الاقتصاد السوري من الانتعاش على الرغم من كل الجهود التي تبذلها السلطات. وفوق كل شيء، يؤثر ذلك على السوريين العاديين الذين يحتاجون بشكل عاجل إلى الحصول على الخدمات الاجتماعية الكافية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم واستعادة البنية التحتية المدنية التي مزقتها الحرب. إن المساعدة الإنسانية التي تأتي إلى البلد لا يمكنها أن تحل تلك المشاكل ولا أن تعيد الحياة إلى طبيعتها في سورية. كما أن الإعفاءات الإنسانية لا تؤدي الغرض، وهو ما تؤكده الوكالات الإنسانية في الميدان. لقد ذكرنا مراراً وتكراراً استنتاجات المقررة الخاصة للأمم المتحدة، السيدة دوهان، بشأن أثر الجزاءات على التمتع بحقوق الإنسان. وقد وفرت النتائج التي توصلت إليها الأساس لرسائل جماعية موجهة إلى الرئيس بايدن ورئيس الوزراء جونسون تضمنت طلباً برفع الجزاءات المفروضة على سورية. وقد تم إرسال الرسائل التي وقعها أكثر من 90 شخصاً في آخر كانون الثاني/يناير من هذا العام. ولم يكن من بين الموقعين ممثلون عن الأوساط الأكاديمية ورجال الدين والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني فحسب، بل كان بينهم أيضاً سفراء سابقون للمملكة المتحدة وألمانيا وتونس وفرنسا لدى سورية، فضلاً عن عضو حالي في مجلس اللوردات في المملكة المتحدة. وفيما يتعلق بالعقوبات، تقول الرسالة إن هناك ”إجماعاً متزايداً بين الأوساط المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية على أن هذا الشكل من العقاب الجماعي للسكان المدنيين يدفع سورية إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة“.

وبسبب التأثير غير المباشر للعقوبات، لا تستطيع دمشق إجراء معاملات النقد الأجنبي اللازمة لضمان عمل الاقتصاد وشراء المواد الخام ومواد البناء في الأسواق الخارجية، ناهيكم عن الأدوية والمعدات الطبية التي تشتد الحاجة إليها وسط انتشار جائحة. ونأمل أن يكون مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على علم بذلك.

وكما يعلم المجلس، فقد أقر تحالف غافي للقاحات (Gavi Alliance) عرضين لتزويد سورية باللقاحات ضد مرض فيروس كورونا. وكانت الحكومة قد قدمت أحد هذه الطلبات. ونحن على يقين من أن دمشق سترسل جزءاً من اللقاحات إلى الأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في الشمال الشرقي، كما حدث بالنسبة للإمدادات الطبية في العام الماضي. وأود أن أذكر بأنه منذ أيار/مايو 2020 تم إرسال ست قوافل برية مزودة بإمدادات طبية إلى منطقة الفرات بموافقة دمشق، وتم تسليم 13 شحنة أخرى إلى القامشلي جواً. وقد أُرسل أكثر من 90 في المائة من هذه الإمدادات إلى المرافق الطبية في المناطق غير الخاضعة

لسيطرة الحكومة، التي كانت تزُود بهذه الإمدادات من قبل عن طريق معبر اليعربية الحدودي. وعددها يزيد على 100 مرفق.

بيد أننا لم نسمع قط شركاءنا الغربيين في مجلس الأمن يرحبون بتلك الجهود التي تبذلها دمشق. كما لم نسمع كلمات تدين الإرهابيين الذين يسيطرون على إدلب ويمنعون قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر من دخول تلك المنطقة المحصورة منذ عام تقريباً على الرغم من أن إدلب، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، بها أكبر عدد من الناس الجائعين في سورية، واحد من كل ثلاثة منهم طفل، وأسعار المواد الغذائية هناك أعلى بنسبة 26 في المائة من المتوسط في البلد.

في الواقع، ينبغي علينا أن نطرح السؤال التالي: ما الذي يجري في إدلب؟ فبوجود أرقام قياسية لعمليات التسليم من خلال آلية عبور الحدود، لماذا يكون في شمال غربي سورية واحد من أعلى معدلات المجاعة؟ أين تذهب كل المساعدات التي ينفق عليها المانحون الملايين؟ لقد بات من المعروف أن الإرهابيين في إدلب يزدادون ثراء. وفي الوقت نفسه، لم نسمع قط، ومن غير المرجح أن نسمع طلب الدول المانحة من الأمم المتحدة أن تقدم عرضا لنتائج عملها. ويبدو أن إدلب هي المكان الذي تظهر فيه الآلية العابرة للحدود جوهرها الزائف. وليس هناك شك في أن الحفاظ على الآلية العابرة للحدود يعني الحفاظ على قناة للدعم المالي للإرهابيين الذين يعيشون على أموال الابتزاز والتهريب. وهذا يعني أن على السوريين العاديين العيش بما يتركه لهم اللصوص، دون أن تتاح لهم فرصة لكسب العيش أو حتى ضمان مستقبل لائق بعض الشيء لأطفالهم.

وفيما يتعلق بتسليم اللقاحات من مخزونات تحالف غافي للقاحات، كما رتب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غازي عنتاب، سيهمنا معرفة مدى الإنصاف الذي سيتبع في توزيع اللقاحات في الشمال الغربي. وقد اقترح الممثل الدائم لفرنسا ونائب الممثل الدائم للولايات المتحدة أن نمارس الضغط على السلطات السورية لبدء التلقيح في سورية – كما لو كانت دمشق تعارض ذلك. وفي هذا الصدد، لا يمكننا أن نتجاهل مسألة الجزاءات، التي يمكن أن تعرقل بشكل خطير جهود سورية لترتيب إيصال اللقاحات إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وضمان تخزينها لاحقا. وما هي شركة اللوجستيات التي ستخاطر بالتورط في آلية الجزاءات؟ وكيف يفترض من الحكومة أن تعيد إمدادات الطاقة الكهربائية بدون انقطاع لضمان أمور منها أن تعمل معدات التبريد لتخزين اللقاحات على مدار الساعة إذا لم يكن من الممكن شراء المعدات وقطع الغيار اللازمة من الخارج؟

ولا تزال لدينا تحفظات على احتلال الولايات المتحدة لشمال شرق سورية، ومصادرة موارده النفطية. إن الإهمال العام المتعمد لهذه الحالة المتردية يلقي بظلاله على سلطة شركائنا في مجلس الأمن، ويشكك في السلامة الإقليمية لسورية التي أكد عليها القرار 2254 (2015).

لقد كان الجيش الروسي هو الذي فتح ممراً لتسليم المساعدات الإنسانية إلى الحسكة. ماذا فعل أفراد قوات الاحتلال الأمريكية، أنصار الإنسانية؟

وفي الختام، يجب أن نقول بكل جدية إنه إذا كنا سنقرر غدا تجديد الآلية العابرة للحدود، فإننا نخشى ألا تكون لدينا أسبابا قوية للإبقاء عليها. وينبغي أن يفهم المهتمون بتمديد فترة عمل الآلية أنه لم يتبق سوى القليل من الوقت، والكثير الذي يتعين القيام به بحلول تموز/يوليه. ولن تنجح أنصاف التدابير؛ ومن الضروري الشروع في إيصال المساعدات الإنسانية السورية المحلية إلى إدلب وضمان إيصالها بشكل منتظم.

وأود الآن أن أعود إلى إجابات السـيد لوكوك على أسـئلتنا. ولكن قبل أن أفعل ذلك، لا بد لي من القول إننا فوجئنا عندما ســمعنا زميلنا من الولايات المتحدة يؤكد أننا منعنا أحد مقدمي الإحاطات من المشاركة في هذه الجلسة المعقودة عبر التداول بالفيديو. لسنا ضد مقدم الإحاطة هذا، بل كنا نعتقد ببساطة أنه ســيكون كافيا أن يكون لدينا ممثلة واحدة فقط للمجتمع المدني. وكان من شـــأن مقدم الإحاطة الذي اقترحناه لهذه الجلسة أن يكون مناسبا بشكل أكبر. وأشير أيضا إلى أنه منذ وقت ليس ببعيد، منع العديد من زملائنا – بمن في ذلك من الولايات المتحدة – مقدمي الإحاطات الذين اقترحناهم من مخاطبة المجلس.

ولم يُجب السـيد لوكوك إلا جزئيا على الأسـئلة التي قدمناها مقدما. وها هي الأسـئلة التي تركها بدون إجابة. هل هناك أي عقبات تحول دون تنفيذ العمل في ســورية، يمكن أن تندرج في إطار العلاقة بين العمل الإنســاني والإنمائي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي وما الذي ينبغي عمله للتغلب عليها؟ وما هو الفرق بين فرقة العمل المشـــتركة بين الوكالات وفريق الأمم المتحدة القطري؟ وما هو تكوين فرقة العمل المذكورة وما هي مهامها؟

المرفق الثاني عشر

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برينس

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك والسيدة سونيا خوش على إحاطتيهما.

بعد عقد من النزاع، لا يزال الوضع الإنساني في سورية مقلقا للغاية، حيث تتزايد الاحتياجات الإنسانية بشكل حاد في جميع أنحاء البلد. ومما يؤسف له أن الأزمة تفاقمت بسبب الأحوال الجوية القاسية والتراجع الاقتصادي المستمر في البلد، مما أدى إلى معاناة الملايين من انعدام الأمن الغذائي ومواجهتهم لسوء التغذية. ومما لا شك فيه أن توفير المساعدة الإنسانية المناسبة من حيث التوقيت، والمأمونة، والمستمرة دون عوائق، تمشيا مع المبادئ الإنسانية، يجب أن يظل أولوية عالية وينبغي زيادة هذه المساعدة، حيثما أمكن، باستخدام جميع الأساليب المتاحة.

وقد زادت الجائحة العالمية من تفاقم حالة الطوارئ الإنسانية المعقدة في البلد، وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. ونحيط علما بقبول طلب سورية تأمين لقاحات مضادة لفيروس كورونا من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ونأمل أن يبدأ التلقيح قريبا وأن يتم ذلك بكفاءة. ونكرر النداء من أجل رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية، التي لا تتفق مع القانون الدولي، وتحبط التعافي الاجتماعي والاقتصادي وتعيق جهود البلد لمكافحة الجائحة.

ويشكل استمرار الأعمال العدائية عاملا آخر يزيد من حدة الأزمة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن تمارس أطراف النزاع أقصى درجات ضبط النفس وأن تضع حدا لأعمال العنف فورا من أجل حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، ومنع المزيد من التشريد، والسماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالاضطلاع بعملها بفعالية. والواقع أن وقفا مستداما لإطلاق النار على نطاق البلد سوف يُهيء أيضا الظروف اللازمة لإعادة الإعمار الذي تشتد الحاجة إليه. وفي ذلك الصدد، نواصل تشجيع المجتمع الدولي على الإسهام في إصلاح المدارس والمرافق الطبية وغيرها من مرافق الخدمات الأساسية للمساعدة على تخفيف حدة الحالة الإنسانية عن طريق الحد من أوجه الضعف وتعزيز التنمية بشكل عام.

لقد أصبحنا نشعر بقلق متزايد إزاء تدهور الحالة الأمنية في مخيمات النازحين، ولا سيما مخيم الهول. يجب أن تتوفر لأولئك الذين يقيمون ويعملون في هذه المخيمات الحماية والحصول على الضروريات الأساسية.

ونحن ندرك أن عمليات مكافحة الإرهاب مطلوبة لحماية الشعب السوري وسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. غير أننا نذكر الأطراف بالتزامها بضرورة الامتثال للقانون الدولي. ولا ينبغي أن تكون للأهداف العسكرية الأسبقية على حماية المدنيين، ويجب أن تحترم جميع الأنشطة مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. وينبغي عدم التسامح مع الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي.

لا شك أن الأوضاع السياسية والإنسانية متشابكة، ويكمن الحل الوحيد للنزاع والأزمة الإنسانية التي طال أمدها في التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015). ويمكن أن يعود السلام والازدهار والاستقرار إلى سورية بمشاركة ودعم إيجابيين من جانب المجتمع الدولي بأسره.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك على إحاطته الضافية. وأشكر السيدة سونيا خوش ممثلة المجتمع المدني على إحاطتها. كما أرحب بسعادة السفير بسام الصباغ الممثل الدائم الجديد للجمهورية العربية السورية، وبمشاركة ممثلي كل من جمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

أود في البداية أن أجدد التأكيد على موقف بلدي أنه لا بديل للحل في سورية عن تسوية سياسية وفقا للقرار 2254 (2015) مع العمل على التسريع فيها من أجل إنهاء المعاناة الإنسانية للسوريين ووضع سورية على مسار الاستقرار والسلم المستدام. وفي الأثناء، وإلى حين تحقق ذلك، من الضروري الاستمرار في توسيع نطاق المساعدات الإنسانية في كافة أرجاء سورية لتلبية الاحتياجات المتزايدة والحد من تأثيرات المخاطر المتفاقمة جراء عشرية من النزاع وتدهور الوضع الاقتصادي وتداعيات جائحة كوفيد-19.

وفي هذا السياق، نعرب عن بالغ الانشغال إزاء تفاقم مؤشّرات الأزمة الإنسانية بشكل غير مسبوق في سورية كما أوردها تقرير الأمين العام (S/2021/160) ومن كونها طالت مختلف الجوانب المعيشية للسوريّين، الغذائية والصحية والتربوية، ولا سيّما لدى الفئات الأكثر هشاشة ولا سيما الأطفال والنساء.

كما إنّ تحقيق التهدئة الشاملة لا يزال بعيد المنال في ظلّ تزايد منسوب العنف والتوتّر والإرهاب في عدّة أرجاء من سورية إلى جانب تواصل خروق وقف إطلاق النار، خاصّة في الفترة الأخيرة، وهي خروق ما زالت تحصد أرواح الأبرياء والعاملين في الحقلين الطبي والإنساني وتقوّض جهود التخفيف من حدّة الأزمة الإنسانية.

نؤكّد مجدّدا على أهمّية تثبيت وقف إطلاق النار في جميع أرجاء سورية على نحو مستدام وفقا لنداء الأمين العام ومبعوثه الخاصّ. ونحثّ جميع الأطراف على الالتزام بمقتضيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والعمل على ضمان حماية المدنيين والمنشآت المدنية والطبية والعاملين في الحقلين الطبي والإنساني.

ونؤكّد مجدّدا على ضرورة التزام الأطراف كافّة بتيسير إيصال المساعدات الإنسانية والطبية بشكل آمن وسريع وغير معرقل للمحتاجين إليها، عبر مختلف طرق الإيصال المتاحة. وفي اعتقادنا من الضروري، بالنظر إلى دقّة الأوضاع الإنسانية، انخراط كلّ الأطراف على الأرض بشكل إيجابي لتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ووضع إغاثة المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية فوق أية اعتبارات أخرى. كما نرحّب بتحسّن نسق منح التراخيص من دمشق لمهمات الأمم المتحدة داخل سورية خلال العام الماضي ونحثّ الحكومة السورية على مواصلة هذا التوجّه ودعمه بشكل أكبر.

كما نرحّب بتقدّم جهود احتواء الجائحة من خلال التدابير الرامية إلى توفير اللّقاحات المضادّة لفيروس كوفيد-19 ضمن آلية "كوفاكس" لفائدة حوالي خمس سكّان سورية في غضون الربع الثاني، الأمر الذي يشكّل بارقة أمل لوضع حدّ للخسائر في الأرواح واستعادة القليل من نسق الحياة الطبيعي للسوريين.

ونؤكّد، في هذا الإطار، على أهمية الإتاحة المنصـــــفة للقاحات من دون تمييز مع مراعاة المناطق الأكثر هشاشة في سورية.

وأخيرا نجدّد التأكيد على جدوى تعزيز جهود الإنعاش المبكّر وتعزيز تكامل المشـــــاريع والبرامج الإنسانية والتنموية لتشمل مجالات تعهّد المستشفيات والمدارس والطرقات وإمدادات الماء والكهرباء والصّرف الصـحي، بالتوازي مع توفير سـبل العيش الكريم والمسـتدام للفئات المتضـرّرة والأكثر هشـاشـة بما يتيح أفق حياة أفضل للسوريين.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. كما أشكر سونيا خوش على تحليلها المباشر، ومن خلالها، منظمة إنقاذ الطفولة على عملها المنقذ للحياة. وأود أن أسجل خيبة أمل المملكة المتحدة لعدم تمكن سعاد الجرباوي، ممثلة لجنة الإنقاذ الدولية، من تقديم إحاطة للمجلس اليوم بشأن واقع إيصال المعونة في الشمال الغربي، بسبب اعتراض عضو آخر في المجلس.

إن السكان السوريين، كما أشار الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/160)، استهلوا عام 2021 في خضم بعض من أصعب الظروف الإنسانية التي شهدها البلد خلال السنوات العشر الماضية من النزاع. فيعاني عدد غير مسبوق يقدر بـ 12,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي - بزيادة قدرها 4,5 ملايين شخص في عام واحد فقط. وكما سمعنا اليوم، فإن الأطفال يتحملون وطأة هذه الأزمة، حيث أن طفلا من كل ثمانية أطفال تقزم الآن نتيجة لسوء التغذية.

ويعتمد ملايين الأشخاص في شمال غرب سورية على المساعدات عبر الحدود. والوصول عبر خطوط التماس ليس بديلا. والحالة الآن أكثر حدة بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات في الشمال الغربي. ولم يسبق أن كانت المساعدات التي تدخل عبر باب الهوى أكثر أهمية قط مما هي عليه الآن.

وفي شمال شرق سورية، فشلت عملية إيصال المساعدات عبر الخطوط من دمشق في سد الثغرات التي خلفها إغلاق معبر اليعربية. ويدل وقف العمليات الإنسانية لتوزيع الأغذية بسبب العوائق البيروقراطية أو بسبب التوترات بين الأطراف المسلحة في الشمال الشرقي على أنه لا يمكننا الاعتماد على طرائق الإيصال عبر خطوط التماس وحدها. وقد أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية المجلس، في خمس مناسبات على الأقل منذ حزيران/يونيه 2020، بأن المساعدة عبر خطوط التماس لا توصل على النطاق أو الوتيرة اللازمين لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وادعاء السلطات السورية والاتحاد الروسي - بأن الوصول عبر خطوط التماس يكفي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لثلاثة أرباع السكان - ادعاء لا يمكن الدفاع عنه، كما هو الحال فيما يتعلق بالادعاء بأن الغرب هو المسؤول بطريقة ما.

وكخطوة أولى، نحث الأمم المتحدة على تقديم تفاصيل شاملة عن أنواع المساعدة التي يجري تقديمها وأين تكمن أكبر الثغرات.

إن الأساس المنطقي لتجديد ولاية الآلية العابرة للحدود في تموز/يوليه لم يتلاش. وعلى حد تعبير الأمين العام، "المطلوب هو تعزيز إمكانية إيصال المساعدات"، لا تقليلها. وقد استمعنا إلى الرسالة الواضحة هذا الصباح من ممثلة منظمة إنقاذ الطفولة بأنه "لا توجد طريقة أخرى لتقديم المساعدة بشكل مستدام لملايين الناس من دون حل عبر الحدود". فيجب على المجلس أن يفعل كل ما في وسعه لكفالة استمرار هذه المساعدة الحيوية.

المرفق الخامس عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الصادق للتقرير المؤثر الذي قدمته سونيا خوش، مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني. إن تفاني الآلاف من العاملين في مجال العمل الإنساني في سورية أمر جدير بالثناء وأود أن أشكرهم، وأشكركم، سونيا، على خدمتكم.

وكذلك كنت آمل أن أتمكن من شكر سُعاد الجرباوي، ممثلة لجنة الإنقاذ الدولية. فسعاد قيادية استثنائية في المجتمع المدني دُعيت لمخاطبة المجلس اليوم. وللأسف، أسكت زملاؤنا الروس صوتها ومنعوها من الظهور اليوم. ولو أنها كانت هنا، أتوقع أنها كانت ستوصل إلينا جميعا رسالة بسيطة: يجب على نيويورك أن تتخذ إجراء. فيتعين على المجلس أن يكفل حصول المدنيين في سورية على المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال العمليات عبر الحدود. وآمل أن يمنح زملاؤنا الروس المزيد من الاحترام في المستقبل للنساء مثل سُعاد، اللواتي يتولين قيادة منظمات المجتمع المدني.

ومن المهم أن نستمر في إجراء هذه المحادثات الصعبة والصادقة بشأن المعاناة التي يقاسيها الشعب السوري بسبب تصرفات نظام الأسد ومن يدعمه.

وأود أن أركز اليوم على ثلاث نقاط رئيسية: لماذا يجب أن تتاح إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين، ولماذا يجب أن يستمر الوصول عبر الحدود ولماذا يتعين على المجلس أن يتمسك بالتزاماته بمساعدة الفئات الأضعف، خاصة وإن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يعصف بالسوريين وبقية العالم.

فكل سوري يستحق المساعدة. ولذلك السبب قدمت الولايات المتحدة أكثر من 12,2 بليون دولار من المساعدات الإنسانية منذ عام 2012 لمساعدة أي سوري يحتاج إلى المساعدة، فقط بناء على احتياجاته.

ومنذ ما يقرب من عام ونصف العام، ظل الناس في مخيم الركبان من دون مساعدات طبية لأن نظام الأسد وروسيا لا يسمحان للأمم المتحدة بتوصيل الشحنات إلى ذلك المخيم غير الرسمي. إننا نحث نظام الأسد وروسيا على السماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى المخيم في رالكبان، بما في ذلك قوافل الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية. وهذا النوع من تسييس المعونة واستخدامها كسلاح ينبغي أن يثير غضبنا جميعا.

وفي حين تحدثنا عن هذا الموضوع كثيرا، فإن علينا أن نواصل تكراره كما تحدث الآخرون: لا تزال الآلية العابرة للحدود ضرورية لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وإن من مسؤوليتنا، كمجلس، أن نوسع نطاق وصول المساعدات الإنسانية في تموز/يوليه هذا العام عندما تكون ولاية إيصال المساعدات عبر الحدود قابلة للتجديد، بدلا من زيادة تقييدها. وستترتب عن زيادة الحد من الوصول إلى اللاجئين عواقب كارثية إضافية لـ 3,5 مليون سوري في الشمال الغربي، شُرّد الكثيرون منهم عدة مرات وتعتمد حياتهم على المساعدات.

ولا يزال تجديد الإذن للأمم المتحدة باستخدام باب الهوا هو السبيل الوحيد لضمان استمرار إيصال الأغذية والإمدادات الطبية وتوفير المأوى للمحتاجين. ولكننا نعلم جميعاً أن نقطة عبور واحدة لن تلبي

الاحتياجات الهائلة للشعب السوري. ونعلم أن اعتمادنا المتزايد على هذه النقطة - بسبب فقدان باب السلام في تموز/يوليه الماضي - أدى، كما سمعنا، إلى نقص في الغذاء والحصول على خدمات الصرف الصحي والمأوى. وأدى ذلك بدوره إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية والمرض، علاوة على زيادة الوفيات. ونحن لا نسمع هذا من الولايات المتحدة فحسب، بل هذا ما يردده مقدمو الإحاطات وخبراء في الأمم المتحدة والأمين العام نفسه. ويجب السماح للأمم المتحدة بالوصول دون عوائق إلى جميع المناطق في سورية لتلبية الاحتياجات المنقذة لحياة الملايين من السوريين.

وبطبيعة الحال فنحن نشعر بقلق عميق من استمرار خطر جائحة كوفيد-19 التي تشكل تهديداً خطيراً للمشردين داخلياً والفئات الضعيفة الأخرى في جميع أنحاء سورية. ونظرا لمحدودية القدرة على إجراء الاختبارات ونقص فرص الحصول على الرعاية الصحية وقلة الموارد اللازمة لاتخاذ خطوات وقائية على الصعيد الوطني، فإننا نشجع جميع الجهات الفاعلة على العمل معاً لوضع خطة تلقيح منصفة فعالة وشاملة لجميع السوريين. ويجب علينا أيضاً أن نسلّم بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه زيادة إيصال اللقاح عبر الحدود في شمال غرب وشمال شرق سورية.

ومن المطلوب أن يؤدي الوصول المستمر والفعال إلى جميع المتأثرين بأزمة كوفيد-19 إلى بناء الثقة وقبول اللقاحات من قبل جميع السوريين وإيصال اللقاحات بطريقة تتسم بالكفاءة. وكما قلنا، فذلك سبب آخر إضافي يؤكد أهمية ضرورة الإذن للأمم المتحدة بإيصال المساعدات عبر الحدود. ويساورنا قلق بالغ إزاء من تخلفوا عن الركب في شمال شرق سورية دون أن تتوفر نقطة عبر الحدود للوصول إليهم، لأنهم سيظلون محرومين من اللقاحات من قبل نظام الأسد. ويساورنا عميق القلق أيضا إزاء عشرات الآلاف من السوريين المحاصرين في ظروف بائسة في مراكز احتجاز النظام، والذين يجب أن يستفيدوا أيضا من خطة لقاح فعالة.

ولا تزال شحنات المساعدة عبر الخطوط - تُمنع باستمرار أو تتأخر أو يُعاد توجيهها إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام كما كان عليه الحال منذ سنوات. ويجب على نظام الأسد وداعميه أن يسمحوا باستمرار تقديم المساعدة المنقذة للحياة عبر الخطوط دون تدخل. ويتعين علينا، كمجلس، أن نكفل فتح معابر أخرى عندما تفشل عمليات إيصال المساعدة عبر الخطوط.

ختاما، من الأهمية بمكان أيضا أن تعمل جميع وكالات الأمم المتحدة في سورية بما يتفق مع معايير الأمم المتحدة ومبادئها للمساعدة، لا سيما وأن لاحتياجات الإنسانية في سورية لم تلب بعد، ولا يزال فساد ذلك النظام مستمرا ولا يمكن مكافأته. ومن المحزن أن سورية لا تزال بلدا يعاني من الحرب.

وكما أكد الوزير بلينكن في وقت سابق من هذا الشهر، فإن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بجهود المجتمع الدولي الطويلة الأمد الشاملة والمستدامة بغية التوصل إلى حل سياسي للنزاع في سورية.

ونود مرة أخرى، أن ندين جميع الهجمات التي تسببت في قتل أو إصابة العاملين في مجال الإغاثة أو تدمير مرافقهم. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

وينبغي أن يبذل مجلس الأمن كل ما في وسعه لضمان حصول جميع السوريين على المساعدة الإنسانية التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأشكر أيضا السيدة سونيا خوش على تشاطر وجهات نظرها.

وأرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

يحيط وفد بلدي علما مع الشعور بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في سورية على النحو المبين في آخر تقرير للأمين العام (S/2021/160) والمعلومات المستكملة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليوم.

ولا يزال مأزق ملايين السوريين مستمرا دون أن يلوح مخرج مستدام في الأفق. وربما يزيد الوضع سوءاً بسبب الأزمة الاقتصادية وتأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن 12,4 مليون شخص، أي حوالي 60 في المائة من السكان، يفتقرون إلى الغذاء الكافي. كما حدثت زيادة هائلة في عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي تضاعف إلى 1,3 مليون شخص في عام واحد فقط. ويستمر ارتفاع تكلفة الأغذية وكذلك النقص في السلع الأساسية. وشهدنا مؤخرا أزمات غذائية حادة في بلدان كثيرة. ومن شأن الأثر المشترك أن يشكّل ضغطا كبيرا على الإمدادات وجهود الإغاثة. وإذا لم تتم معالجة هذه المسألة بصورة فعالة، ربما ينتهي الأمر إلى أن تحدد السلطات ووكالات الإغاثة من الذي يتعين إنقاذه ومن الذي سيتخلف عن الركب.

وبالإضافة إلى ذلك، استمر عدم الاستقرار في مختلف أنحاء سورية، مما أودى بحياة الأبرياء وعرقلة الخدمات الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية. وأثّر ذلك على مرافق التعليم والرعاية الصحية في الشمال الشرقي، على النحو المبلغ عنه.

إن الأثر المتعدد الأوجه للأزمة الراهنة على محنة الفئات الضعيفة في جميع أنحاء سورية، ولا سيما الأطفال، هائل ومحزن.

وفيما يتعلق بالحصول على المساعدات الإنسانية، يلاحظ وفد بلدنا مع التشجيع أنه تم التصدي لمختلف العقبات الناجمة عن القيود المتعلقة بـ ”كوفيد-19“ وأن المساعدة الإنسانية لا تزال تصل إلى المحتاجين في جميع المحافظات الـ 14.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من عدم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف، مما أدى إلى محدودية الوصول إلى بعض أجزاء البلد. ولذلك، ندعو جميع أطراف النزاع والأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون بينهما لأجل ضمان وصول الإغاثة الإنسانية دون عوائق للسكان المحتاجين. ونشجع الأطراف على مواصلة الجهود بغية الوصول إلى الشمال الغربي من داخل سورية لتعزيز الاستجابة الإنسانية في تلك المنطقة.

ثانيا، فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، تقدر فييت نام جهود وكالات الأمم المتحدة والشركاء والمانحين الدوليين في تقديم الدعم للشعب السوري. ونود أن نشيد إشادة خاصة بجميع العاملين في المجال الإنساني لإسهاماتهم الهامة بالنظر إلى التحديات الخطيرة في الميدان. وندعو وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية ذات الصلة إلى معالجة الأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم بطريقة شاملة لمساعدة الجياع ومنع المزيد من الأزمات.

وفي ظل الموجة الثانية من كوفيد-19 نؤكد مجدداً أهمية المساعدة في تعزيز قدرة سورية على التأهب والاستجابة. ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل إلغاء الجزاءات التي تعوق الاستجابة الإنسانية للجائحة.

ونشير بشكل إيجابي بأنه يستمر وضع خطة التلقيح ضد مرض فيروس كوفيد-19 في سورية الآن ونتطلع إلى تحقيقها في المستقبل القريب.

ويود وفد بلدنا أيضا أن يدعو جميع الأطراف المعنية إلى إيجاد حلول مستمرة وحسنة التوقيت للمسائل المبلغ عنها فيما يتعلق بالوضع المزري في مختلف مخيمات المشردين داخليا، بما في ذلك نقص المياه الناجم عن تعطيل محطة العلوك.

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه الهام للشعب السوري خلال هذه الفترة الحرجة.

فعلى المدى الطويل، كلما كان حجم الأزمة الإنسانية أكبر كان في غاية الأهمية إيجاد تسوية مستدامة للوضع في سورية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك يتمثل في تيسير حل سياسي شامل وجامع يقوده السوريون ويملكون زمامه وفقاً للقرار 2254 (2015) وفي اتساق تام مع القانون الدولي.

المرفق السابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، إسحاق الحبيب

لقد عانى الشعب السوري على مدى 10 سنوات معاناة رهيبة من الهجمات الوحشية التي يشنها الإرهابيون المدعومون من الخارج، ومن الاحتلال غير القانوني، ومن العقوبات اللاإنسانية في السنوات الأخيرة.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الشعب السوري وحكومته على تجاوز الأزمة وضمان وحدة سورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وفي هذا السياق، ندعو إلى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية الموجودة في سورية دون إذن من حكومتها.

وقد نوقشت هذه الجوانب وغيرها من جوانب الأزمة السورية على نطاق واسع في اجتماع بصيغة أستانا عقد مؤخراً في سوتشي بروسيا، وبعد ذلك صدر بيان مشترك من إيران وروسيا وتركيا. وأدانت الدول الثلاث تزايد الأنشطة الإرهابية في سورية، واتفقت على مواصلة التعاون للقضاء في نهاية المطاف على داعش وجبهة النصرة وجميع الجماعات الإرهابية الأخرى التي أدرجها مجلس الأمن على قائمة الإرهاب والمنتسبين إليها.

كما أعربت عن القلق البالغ إزاء ازدياد حضور هيئة تحرير الشام والجماعات الإرهابية الأخرى المنتسبة إليها ونشاطها الإرهابي والتهديد الذي تشكله للمدنيين داخل وخارج منطقة تخفيف التوتر في إدلب. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء محاولات تبرئة بعض الجماعات الإرهابية بهدف رفعها من القائمة في نهاية المطاف.

وبالمثل، رفضت الدول الثلاث جميع المحاولات الرامية إلى خلق حقائق جديدة على أرض الواقع، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة بذريعة مكافحة الإرهاب، كما أكدت من جديد معارضتها للاستيلاء على عائدات النفط وتحويلها بشكل غير قانوني والتي ينبغي أن تؤول إلى الجمهورية العربية السورية.

كما أدانت الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة في سورية في انتهاك للقانون الدولي، ما يقوض سيادة سورية والبلدان المجاورة ويعرض كذلك الاستقرار والأمن في المنطقة للخطر، ودعت إلى وقفها. يجب على المجتمع الدولي أن يوقف المغامرة العسكرية للنظام الإسرائيلي قبل أن تصل إلى مستوى لا يمكن السيطرة عليه.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، أكدت الدول الثلاث على أهمية دور اللجنة الدستورية، وأكدت من جديد دعمها لعملها، وأكدت على أهمية ضمان احترام معاييرها المرجعية وقواعدها الداخلية، وشددت على أن أعمال اللجنة ينبغي أن تحكمها روح التوافق والمشاركة البنّاءة دون تدخل أجنبي أو جداول زمنية مفروضة من الخارج.

كما أعرب ضامنو أستانا عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الإنساني في سورية، ورفضوا جميع العقوبات الأحادية الجانب ودعوا منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، إدراكاً منهم بأن جائحة فيروس كورونا تشكل

تحدياً شـــديداً للحالات الاجتماعية والاقتصـــادية والإنســـانية في ســـورية، إلى إعطاء الأولوية للتطعيم داخل سورية.

إن تطبيق الجزاءات الأحادية الجانب ضد الشعب السوري يزيد من تفاقم الحالة ويطيل أمد الأزمة ومعاناة الشعب. فهذه الجزاءات غير قانونية ولا إنسانية ولا يمكن تبريرها وبالتالي يجب أن تنتهي فوراً.

ونظراً للدور الهام الذي يمكن أن يؤديه تحسين الحالة الإنسانية في دفع التسوية السياسية قدماً، فقد دعوا المجتمع الدولي إلى تعزيز المساعدة المقدمة إلى سورية، بما في ذلك من أجل إصلاح أصول البنية التحتية الأساسية مثل المستشفيات ومرافق إمدادات المياه والكهرباء.

وأبرزوا ضـــرورة تيســـير العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشـــردين داخلياً إلى أماكن ســـكناهم الأصلية في سورية، ودعوا المجتمع الدولي إلى توفير المساهمات الملائمة لهذه الغاية.

لقد ثبت أن الضغط السياسي والاقتصادي المتصاعد على سورية ووضع شروط مسبقة متعددة للتســوية الســلمية للأزمة يؤدي إلى نتائج عكســية. يجب أن تســير عملية إعادة بناء البلد وعودة اللاجئين والنازحين جنباً إلى جنب مع العملية السياسية. فهما أمران مترابطان ومتكاملان ويعزز أحدهما الآخر.

وأخيراً، تكرر إيران التزامها بالحل السياسي للأزمة وستواصل دعمها لسورية شعباً وحكومة في جهودها الرامية إلى استعادة وحدة البلد وسلامته الإقليمية.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام الصباغ

[الأصل: بالعربية]

بدايةً، ونظراً لكون جلسة اليوم هي الأولى التي أشارك فيها بصفتي مندوباً دائماً جديداً للجمهورية العربية السورية، فإنني أود أن أعرب عن تطلعي للانخراط معكم في مناقشات بنّاءة وموضوعية حول القضايا المتعلقة بسورية التي ينظر فيها مجلس الأمن بشكلٍ خاص والأمم المتحدة بشكلٍ عام.

استمع وفد بلدي باهتمام للإحاطة التي قدّمها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام، حول تنفيذ القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني. كما اطلع وفد بلدي على تقرير الأمانة العامة الحادي والسبعين (S/2021/160) ذي الصلة. إلا أنه يشعر بخيبة الأمل إزاء الاستمرار في التجاهل الممنهج والمتعمد للكثير من الحقائق المرتبطة بالوضع الإنساني في سورية، وكنا نتمنى من السيد لوكوك أن يبدد هذا الشعور لدينا في إحاطته التي قد تكون الأخيرة.

لقد انخرطت الحكومة السورية على مدى سنوات الأزمة في تعاونٍ جدي وبنّاء مع الأمم المتحدة والدول الصديقة والشركاء الإنسانيين، وفي مقدمتهم الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأكثر من خمسين منظمةً أجنبية غير حكومية مرخص لها بالعمل في سورية أصولاً. وقد أسهم هذا التعاون والتسهيلات الكبيرة التي قدمتها الحكومة السورية في تحقيق إنجازات ملموسة لا يمكن إنكارها، وذلك على الرغم من التحديات الجسيمة التي فُرضت عليها، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، والآثار السلبية للتدابير القسرية الأحادية الجانب، وأعمال العدوان والاحتلال. إن الحقيقة التي ستبقى ماثلة أمامنا، مهما حاول البعض التعتيم عليها، هي أنه ما كان للأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة تحقيق أي إنجازات في المجال الإنساني في سورية لولا الدعم والتسهيلات الكبيرة التي توفرها لها الحكومة السورية.

والحقيقة الثانية هي أن التسييس البالغ لقضايا الشأن الإنساني في سورية قد أدى عملياً إلى زيادة حجم المعاناة الإنسانية، والتقارير المقدمة إلى هذا المجلس، التي لا تتفق مع معايير العمل الواجب اتباعها في الأمم المتحدة، قد سمحت لبعض الدول الأعضاء باستخدام هذه التقارير كأداةٍ لتسييس الشأن الإنساني ولحرف الانتباه عن التناول الجدي والموضوعي للعوامل المسببة لتراجع الوضع الإنساني في سورية. إن أي إحاطات أو تقارير تقدم لمجلسكم ستبقى قاصرةً ومشوبةً بعيوب جسيمة طالما استمرت في تجاهل التحديات الأساسية التي سأوجزها في التالي:

أولاً، الجرائم التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيما داعش وهيئة تحرير الشام/جبهة النصرة الإرهابيين والكيانات الأخرى المرتبطة بهما، إلى جانب التجاهل المتعمد لاستغلال تلك التنظيمات الإرهابية للمساعدات الإنسانية – وخاصةً تلك الواردة عبر الحدود – لتمويل أنشطتها الإرهابية وتجنيد أعضاء جدد في صفوفها، واستخدام المدنيين الذين تحتجزهم كدروعٍ بشرية في مناطق سيطرتها.

فمنذ عدة أيام وحتى الآن، تمنع المجموعات الإرهابية المسلحة المسيطرة على محافظة إدلب، الأهالي من التوجه إلى معبر سراقب – ترنبة الإنساني الذي افتتحته الحكومة السورية لتيسير خروج المدنيين من إدلب وللتخفيف من معاناتهم الإنسانية جرّاء الحصار الذي تفرضه عليهم تلك المجموعات الإرهابية. ولترهيب المدنيين ومنعهم من التوجه إلى ذلك المعبر الإنساني، قامت تلك المجموعات بإطلاق عدة رشقات

من القذائف من مواقعها في بلدة النيرب باتجاه بلدة سراقب. كما تواصل احتجاز أكثر من 000 3 طالب في المرحلة الثانوية ونحو 300 3 طالب تعليم أساسي موجودين في مناطق سيطرتها ومنعهم من تقديم امتحاناتهم العامة في مراكز الامتحانات الرسمية التابعة لوزارة التربية السورية.

ثانياً، الآثار الكارثية للتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، والتي تمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وعقاباً جماعياً للشعوب وذلك بإقرار الأمم المتحدة ذاتها، والتي تحول دون حصول السوريين على احتياجاتهم المعيشية الأساسية بما فيها الغذاء، والدواء، والتجهيزات الطبية، والكهرباء، والوقود، وتحد من قدرة مؤسسات الدولة السورية على الاستجابة للتحديات الإضافية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، كما تعيق أيضاً جهود المنظمات الدولية العاملة في سورية.

ثالثاً، الاحتلال العسكري التركي لمساحات واسعة من الأراضي السورية في شمال وشمال غرب سورية، وممارسته لسياسة التتريك من خلال تغيير أسماء البلدات والقرى، والمناهج التعليمية، وفرض التعامل بالليرة التركية، ومصادرة أراضي المزارعين السوريين لبناء ما يسمى بالجدار الفاصل عليها. إلى جانب توفيره مظلةً للتنظيمات الإرهابية، بما فيها تلك المصنفة في قوائم مجلس الأمن كمنظماتٍ إرهابية، لاستباحة الممتلكات العامة والخاصة، ونهب حقول النفط، والممتلكات الثقافية، والمحاصيل الزراعية، فضلاً عن استخدامه لمياه الشرب كسلاحٍ ضد المدنيين من خلال قيامه، وبشكل متكرر 18 مرة، بوقف ضخ المياه من محطة علّوك وحرمان أهلنا في مدينة الحسكة وجوارها من الماء. إن هذه الانتهاكات الجسيمة تستدعي حقيقةً الإدانة وليس الإشادة.

رابعا، الاحتلال الأمريكي لأجزاء من شمال شرق سورية، وقيام قوات هذا الاحتلال والميليشيات الانفصالية العميلة له بنهب الممتلكات الثقافية والنفط والمحاصيل الزراعية بشكل ممنهج، وتهريبها إلى الخارج من خلال معابر غير شرعية خاضعة لسيطرته، علاوةً على قيام تلك الميليشيات الانفصالية مؤخراً بفرضِ حصار خانق على مدينة الحسكة نجم عنه نقصٍ كبيرٍ في المواد الغذائية والوقود، ووصل بهم الأمر إلى حد إطلاق النار على المدنيين العزل الذين تظاهروا احتجاجاً على هذا الحصار وطالبوا بالعودة الكاملة لمؤسسات الدولة السورية إلى شمال شرق سورية. هذا بالإضافة إلى قيام قوات الاحتلال الأمريكي المتواجدة في منطقة التنف جنوب شرق سورية، ويقع ضمنها مخيم الركبان، بعرقلة الوصول الإنساني إلى هذا المخيم، ومنع عودة قاطنيه وإنهاء معاناتهم.

خامساً، المماطلة في معالجة أوضاع الموجودين في مخيم الهول، والتي تستلزم الضغط على حكومات بعض الدول الغربية الرافضة لاستعادة رعاياها من الإرهابيين الأجانب وذويهم، والكف عن محاولاتها الرامية للتنصل من مسؤولياتها والتزاماتها القانونية بهذا الخصوص.

إن الارتقاء بالوضع الإنساني في بلدي يقتضي أيضاً الالتزام القوي باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية التي أكدت عليها جميع قرارات المجلس ذات الصلة. ويشمل ذلك التوقف عن إرسال الوفود بشكل غير شرعي عبر الحدود لعقد اجتماعات مع تنظيمات إرهابية أو ميليشيات انفصالية وكيانات غير شرعية.

إن الجمهورية العربية السورية تجدد دعوتها لإنهاء تسييس العمل الإنساني، ووضع حد لمحاولات فرض الإملاءات وتكرار إطلاق اللاءات لمنع دعم جهود مؤسسات الدولة السورية في المجالين الإنساني والتنموي بما يتيح العودة الطوعية للمهجرين داخلياً وخارجياً.

ختاماً، يجدد وفدي التأكيد على أن مركز العمل الإنساني الخاص بسورية هو العاصمة السورية دمشق وليس أي عاصمة أو مدينة أخرى. أما ما يعقد هنا أو هناك بما في ذلك ما يسمى ”بمؤتمر بروكسل للمانحين“ فليس سوى أداةً استعراضية غير فعّالة.

المرفق التاسع عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام لوكوك والسيدة سونيا خوش على إحاطتيهما.

مع اقترابنا من الذكرى العاشرة لاندلاع النزاع السوري، لا يزال رد نظام الأسد الوحشي على المطالب المشروعة للشعب السوري مستمرا. لقد أودت المجاعة والهجمات المحددة الأهداف التي شنها النظام ومؤيدوه بحياة عدد لا يحصى من الناس. وأُجبر ملايين الأبرياء على النزوح. وقد اختفى عشرات الآلاف أو تعرضوا للتعذيب حتى الموت في سجون النظام.

وتتفاقم الأزمة، مع استمرار الهجمات والنزوح إلى جانب الأزمة الاقتصادية، وانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وظروف الشتاء القاسية.

وتتطلب الأزمة في سورية التي دخلت عامها العاشر مزيدا من الاهتمام والعمل من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب مجلس الأمن.

في الأسبوع الماضي، نشر مراسل صحيفة نيويورك تايمز الذي زار شمال غرب سورية مؤخراً شهادات تصور دور تركيا المحوري في ضمان أمن الشعب السوري وحمايته. ولا تزال تركيا القوة الدولية الوحيدة في الميدان التي تقوم على خدمة 5 ملايين من المدنيين النازحين والضعفاء. ويعطي وجودنا الأمل للملايين. ولن نخذلهم أبداً.

ونواصل بحزم جهودنا للحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب. وهذا أمر ضروري لمنع وقوع كارثة إنسانية أخرى وتدفقات جديدة للمهاجرين، ستكون لها تداعيات على المنطقة وكذلك على أوروبا. ونكرر دعوتنا إلى المجلس والمجتمع الدولي بأسره لدعم جهودنا.

وتُظهر الصور الأخيرة من إدلب تدمير آلاف الخيام بفعل الفيضانات والطائرات الحربية - الطائرات الحربية التي تم تكليفها بقتل المدنيين. وهذا أمر غير مقبول. ولا يمكن للعالم أن يتجاهل تلك الأزمة الإنسانية الهائلة. وفي مواجهة تلك الكارثة من صنع الإنسان بأبعادها الهائلة، فإن التقاعس عن اتخاذ إجراءات ليس خيارا متاحا للمجلس.

وقد أدى فشل المجلس في تموز/يوليه الماضي في الإبقاء على آلية الأمم المتحدة الحالية العابرة للحدود إلى تفاقم الحالة المتردية أصلا التي يواجهها 1,3 مليون شخص في شمال حلب، حيث تم إغلاق أقصر طريق لإيصال للمعونة الإنسانية. ومن غير المتصور إضافة 4 ملايين شخص إلى عدد المحرومين أصلا من المساعدة الإنسانية الأساسية. وسيشكل وقف الآلية الإنسانية ضربة قاضية للأبرياء المحتاجين، مما يجعلهم تحت رحمة نظام الأسد.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية حماية الشعب السوري. ولا يمكنه التخلي عنه. ويجب على المجلس أن يستجيب للدعوة القوية التي أطلقتها الجمعية العامة من أجل مواصلة إيصال المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود.

وتشكل آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود أيضا الأداة الوحيدة لنقل اللقاحات المضادة لكوفيد-19 إلى الناس في الشمال الغربي. وتشير التقديرات إلى أن خُمس السكان فقط سيتلقون اللقاحات بحلول العام المقبل.

وقد طالبنا في البيان المشترك الذي صدر عقب الاجتماع المعقود بصيغة أستانا في سوتشي في الأسبوع الماضي، إلى جانب روسيا وإيران، الأمم المتحدة بإعطاء الأولوية للتلقيح داخل سورية وشددنا على ضرورة زيادة المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

وسنتابع تنفيذ تلك الالتزامات لضمان ألا تكون الأمم المتحدة محرومة من أدواتها الأكثر أهمية في خضم الأزمة الصحية العالمية.

وفي حين يواصل النظام قصف شعبه وتجويعه حتى الموت، تسعى المنظمة الإرهابية "حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب" إلى تحقيق الأجندة الشريرة نفسها من خلال ارتكاب جرائم الحرب في شمال سورية. وفقد أكثر من 20 مدنياً، بينهم أطفال، حياتهم في هجمات في تل أبيض، وإعزاز وعفرين والباب خلال الأسابيع الماضية. وفي أكثر من عام بقليل، نفذ حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب أكثر من 350 هجوماً و 70 تفجيراً بالسيارات المفخخة استهدفت المدنيين بشكل عشوائي.

ونأسف لأن بعض الدول الأعضاء لا تزال تمتنع عن إدانة تلك الهجمات الإرهابية. ويرتكب أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم تبادل التفكير والخطط المشتركة مع الإرهاب خطأ جسيما. ويجب وقف ذلك. وأود أن أذكر تلك الدول الأعضاء بأنه لا يوجد إرهابيون خيرون. وبوسع المنظمة الإرهابية نفسها أن تطرق أبواب الآخرين في يوم من الأيام. لقد حدث ذلك من قبل، وسوف يحدث مرة أخرى. ولذا يجب الامتناع عن دعم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب.

ويبيّن الوضع في الشمال الشرقي والبيئة الأمنية التي لا تطاق في مخيم الهول على وجه الخصوص، تحت السيطرة الفعلية لما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، فشل تلك الخطط الضيقة.

ويؤكد الأمين العام في تقريره الأخير على أساليب ما يسمى بـ "قوات سورية الديمقراطية" التي تشمل منع إيصال المساعدات الإنسانية وفرض مناهج دراسية تعسفية تستند إلى أيديولوجيتها الإرهابية واعتقال المعلمين.

وتركيا عازمة على محاربة كل الجماعات الإرهابية التي تهدد أمنها القومي ووحدة سورية. وسنواصل ذلك دون تردد، تماماً كما فعلنا بصفتنا عضوا نشطا في التحالف العالمي ضد داعش منذ إنشائه وبصفتنا بلدا وحيدا في حلف شمال الأطلسي وشارك في القتال المباشر ضد داعش. ويقوض أولئك الذين يتجاهلون الفظائع التي يرتكبها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب بذريعة التصدي لداعش، مصداقيتهم في مكافحة الإرهاب.

وما زلنا نستمع في عدة مناسبات شهريا إلى العديد من المغالطات والأكاذيب من جانب ممثل النظام. وهي تواصل ذلك دون جدوى على قدم وساق كما سمعنا للتو. ولن تمنعنا تلك الأكاذيب من قول الحقيقة، وسنواصل دعم التطلعات المشروعة للشعب السوري وحقه في الحصول على المساعدة الإنسانية دون عوائق.

أما فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل النظام، فإنني لا أعتبره نظيرا شرعيا لي، وبالتالي لن أكرمه بالرد عليه.